ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

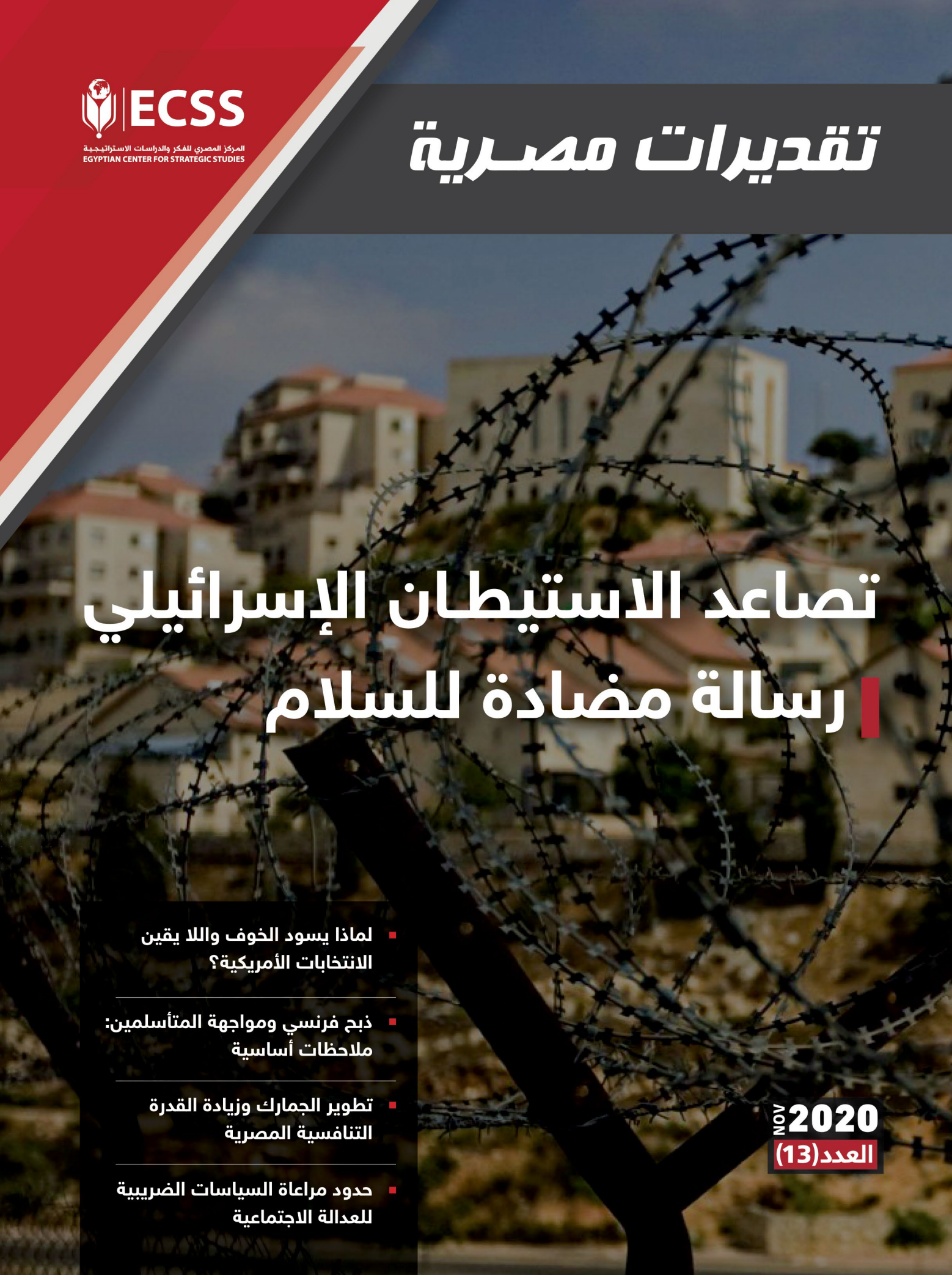

تصاعد الاستيطان الإسرائيلي
رسالة مضادة للسلام

- لماذا يسود الخوف واللا يقين الانتخابات الأمريكية؟
- ذبح فرنسي ومواجهة المتأسلمين: ملاحظات أساسية
- تطوير الجمارك وزيادة القدرة التنافسية المصرية
- حدود مراعاة السياسات الضريبية للعدالة الاجتماعية

NOV 2020
العدد(13)

www.ecsstudies.com

تقديرات مصرية

تصاعد الاستيطان الإسرائيلي.. رسالة مضادة للسلام

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة

+20226905861| +20226905862 | +20226905863

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

الافتتاحية

- تناقضات الجغرافيا السياسية 6

قضايا دولية

- لماذا يسود الخوف واللا يقين الانتخابات الأمريكية؟ 8
- ذبح فرنسي ومواجهة المتأسلمين: ملاحظات أساسية 11

قضايا الأمن والدفاع

- تأثيرات ممتدة لتصاعد سياسة الاستيطان الإسرائيلي 16
- دوافع إسرائيل ولبنان للتفاوض حول الحدود البحرية 20
- مصالح تركيا وإيران وروسيا في «ناجورنو كاراباخ» 23

قضايا السياسات العامة

- تطوير الجمارك وزيادة القدرة التنافسية المصرية 28
- انتخابات مجلس النواب.. ظواهر سياسية جديدة 31

قضايا نوعية

- حدود مراعاة السياسة الضريبية للعدالة الاجتماعية 36
- مشروع تأهيل قنوات الريّ والحد من العجز المائي 39

كيف يفكر العالم؟

- تطور صناعة الدفاع التركية.. تحديات هيكلية 44
- طفرة الكهرباء في مصر.. رؤية معهد أمريكي 48

بيانات وإحصائيات

- تصدير مواد البناء.. قصة نجاح مصرية برغم كورونا 52

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (13) - 1 نوفمبر 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

تناقضات الجغرافيا السياسية

العدد الثالث عشر من «تقديرات مصرية» هو الذي انسحبت فيه أزمة كورونا من مكانتها العالمية التي هيمنت على الاهتمام العام في كل الدول، رغم أن الفيروس التاجي لا يزال لديه من العنفوان ما يكفي لجولة جديدة منذرة مع مطلع الشتاء.

أمران صارت لهما مركزية في التفكير، كما سوف يظهر في هذا العدد: أولهما «الجغرافيا السياسية» التي تُعيد درجة من الكلاسيكية لمناقشات السياسة الدولية والسياسات الإقليمية. وثانيهما ليس منفصلًا عن الأول، وهو تكثيف العمل على دعم عناصر القوة في الدولة.

الموضوع المتصدر للعدد عن الانتخابات الأمريكية التي هي مركز التفكير العالمي في هذه المرحلة؛ حيث يغيب فيها اليقين، ولم تعد استطلاعات الرأي العام تشفي الغليل بعد أن جرى انتزاع قداستها خلال انتخابات 2016 التي انتصر فيها «دونالد ترامب» على «هيلاري كلينتون».

هذه الانتخابات -على أي الأحوال- ليست عادية كتلك التي تحدث في الكثير من دول العالم الكبرى والصغرى، ليس فقط لأنها مثيرة، أو تمس دولة عظمى؛ وإنما لأنها سوف تمس قضايا كثيرة لها علاقة بالتوازن الدولي ومستقبل القوة الأمريكية.

جميع قضايا الأمن والدفاع في العدد تتعامل مع الأمور «الجيوسياسية» في الشرق الأوسط. وسواء كان الأمر يخص «تصاعد سياسات الاستيطان الإسرائيلية»، أو التفاوض اللبناني الإسرائيلي حول الحدود البحرية، أو تدافع المصالح بين تركيا وإيران وروسيا في ناجورنو كاراباخ، أو صناعة الدفاع التركية؛ فإنها كلها تدور حول تناقضات الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط مع بقايا الآثار المميتة «للربيع العربي» من ناحية، وبزوغ تيار للمصالحة والسلام والتعاون الإقليمي من ناحية أخرى.

بعد ذلك، فإن زيادة عناصر القوة المصرية حاكمة في حزمة من الموضوعات التي تبحث في «تطوير الجمارك وزيادة القدرة التنافسية المصرية»، وتأهيل قنوات الري المصرية وسياسات الحد من العجز المائي، وطفرة الكهرباء الجارية في مصر. انتخابات مجلس النواب المصري، والسياسات الضريبية الجديدة؛ تعكس ما يجري في عمليات الإصلاح المصري العام.

تدعيم عناصر القوة المصرية في جوانبها المختلفة، ليس فقط يشكل دفعة لعملية التقدم المصري عامة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع أو تجاوز أزمة الكورونا وآثارها السلبية؛ ولكنها -من جانب آخر- غير بعيدة عن بناء الموقع المصري في التوازنات الإقليمية الراهنة التي تمرّ بمرحلة تاريخية بالغة الحساسية.

قضايا دولية

- لماذا يسود الخوف واللا يقين الانتخابات الأمريكية؟
- ذبح فرنسي ومواجهة المتأسلمين: ملاحظات أساسية

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (13) - 1 نوفمبر 2020

لماذا يسود الخوف واللا يقين الانتخابات الأمريكية؟

قبل أيام من انطلاق الانتخابات الرئاسية الأمريكية، تتصاعد المخاوف من نشوب أزمات إذا فاز المرشح الديمقراطي "جو بادين"، وخسر منافسه الجمهوري "دونالد ترامب"، ولا سيما مع تلويح الأخير بعدم الاعتراف بالنتائج. يغذي ذلك الظروف الاستثنائية للانتخابات التي تأتي في ظل التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا، ناهيك عن الاستقطاب الحاد في المجتمع الأمريكي الذي قد يُنذر بعنف وفوضى.

***أحمد السيد**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ولايات متأرجحة

- تمنح استطلاعات الرأي "بايدن" فرصًا أكبر في الفوز بالانتخابات على حساب "ترامب" الذي تتراجع فرصه في الفوز بولاية ثانية، لكن ينبغي أخذ ذلك بقدر من الحذر. ليس فقط استنادًا لخبرة الانتخابات السابقة التي جاءت فيها الاستطلاعات بنتائج خاطئة اعتمدت على عينات غير ممثلة بدقة للناخبين، ولكن لأن العبرة ليست بالنتائج على المستوى القومي؛ وإنما بالولايات "المتأرجحة"، أي التي ليس لناخبيها نمط مستقر في التصويت (مثل: فلوريدا، وأوهايو، وبنسلفانيا، وغيرها). إذ قد تصوت أغلبيتها مرة للمرشح الديمقراطي (كما فعلت لمصلحة أوباما)، وأخرى للمرشح الجمهوري (كما صوتت لترامب). وما تزال نتائج الاستطلاعات في هذه الولايات متأرجحة ومتقاربة، فالفارق بين المرشحين في العديد منها يدخل فيما يُسمى بهامش الخطأ.

تشكيك بالنتائج

- هناك خطر حقيقي يتمثل في تشكيك الرئيس "ترامب" المُتكرر وعدم تعهده باحترام نتائج الانتخابات، إضافة إلى تشكيكه في تصويت الناخبين عبر البريد الإلكتروني، مُعتبرًا ذلك يشكل "خطرًا حقيقيًّا" على نزاهة الانتخابات. ويُنذر هذا الأمر بأزمة شرعية خطيرة تطارد الانتخابات القادمة وما بعدها؛ فالديمقراطية قائمة بالأساس على التراضي والتوافق، وقبول الخاسرين واعترافهم بالنتيجة المعلنة للانتخابات. وبالتالي، إذا امتنع "ترامب" عن الاعتراف بالنتيجة حال خسارته فقد يؤدي ذلك إلى تداعي الأسس التي قامت عليها الديمقراطية الأمريكية نفسها.

- سيكون ذلك التشكيك -إن حدث- بمثابة أكبر تهديد للولايات المتحدة، إذ سيسود اعتقاد لدى مؤيدي "ترامب" بأن حملة الاحتجاجات الطويلة التي ترافقت -في كثيرٍ من الأحيان- مع العنف والترهيب في الشوارع، كانت تسعى بالأساس إلى تخويف الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. يُغذي ذلك اتهام "بايدن" لـ"ترامب" باستخدام أعمال العنف التي شهدتها البلاد عقب مقتل متظاهرين اثنين في مدينة "كينوشا" بولاية "ويسكونسن" في نهاية أغسطس 2020، كما تزامن ذلك مع إطلاق النار في مدينة "بورتلاند" بولاية "أوريجون"، حيث قُتل شخص وسط اشتباكات بين أنصار "ترامب" والمتظاهرين والشرطة. وقد اتهم "بايدن" مُنافسه "ترامب" بأنه لا يستطيع وقف العنف الذي تسبب بتأجيجه لسنوات.

سيناريوهات أربعة

- ثمة مخاوف من أن تمثل نتائج الانتخابات تهديدًا لكيان الدولة الأمريكية، وليس فقط النظام السياسي. إذ أجرت جامعة "جورج تاون" الأمريكية دراسة لمعرفة ما هو أسوأ شيء يمكن أن يحدث للولايات المتحدة خلال الانتخابات الرئاسية. وخلُصت الدراسة، التي شارك فيها جمهوريون وديمقراطيون وخبراء وسياسيون وصحفيون ومسئولون سابقون بالاستخبارات، إلى سيناريوهات أربعة لنتائج الانتخابات الرئاسية القادمة، هي: إما فوز ضيق لـ"جو بايدن"، أو فوز كبير له مع تقدم حاسم في كل من المجمع الانتخابي والتصويت الشعبي. أو فوز لـ"ترامب" بأصوات أغلبية المجمع الانتخابي، لكنه يخسر الأصوات الشعبية، كما حدث بانتخابات عام 2016. أما السيناريو الأخير، فيتمثل في حالة من عدم اليقين وعدم وضوح الفائز لفترة طويلة، كما حدث في انتخابات عام 2000.

- تتوقع الدراسة أنه حال حدوث أي من هذه السيناريوهات فقد يعم الشارع الأمريكي الكثير من الفوضى والعنف، حيث سيرفض "ترامب" الاعتراف بالنتيجة، وترك منصبه، زاعمًا أن الانتخابات قد تم تزويرها سواء بتدخلات خارجية لصالح "بايدن" أو بسبب التزوير في بطاقات الاقتراع عبر البريد، ومن ثم ستبدأ احتجاجات ضخمة مؤيدة لـ"بايدن" في الشوارع، تطالب "ترامب" بالتنازل والاعتراف بالهزيمة، وسيصف "ترامب" المحتجين المؤيدين لـ"بايدن" بالإرهاب، وأنهم ينتمون لجماعات اليسار المتطرفة. وربما تندلع بعض أعمال العنف بين المتظاهرين في العديد من المدن الأمريكية، ويصاب عدة أشخاص، ويقتل آخرون. الأمر الذي قد يدفع "ترامب" إلى اللجوء لقانون "التمرد"، والتعهد بإرسال الجيش الأمريكي إلى الشوارع لضبط الأوضاع المتردية.

آثار قادمة

- إذا خسر "ترامب" أمام "بايدن"، فإن الشعب الأمريكي لن يحزن على رحيله، فـ"ترامب" ترك الكثير من الأزمات والقضايا العالقة، فما زالت تداعيات فيروس كورونا تُلقي بظلالها على الشارع الأمريكي بقسوة، وما سينجم عن تبعات كورونا سيكون أشد وطأة، فهناك ملايين العاطلين الذين

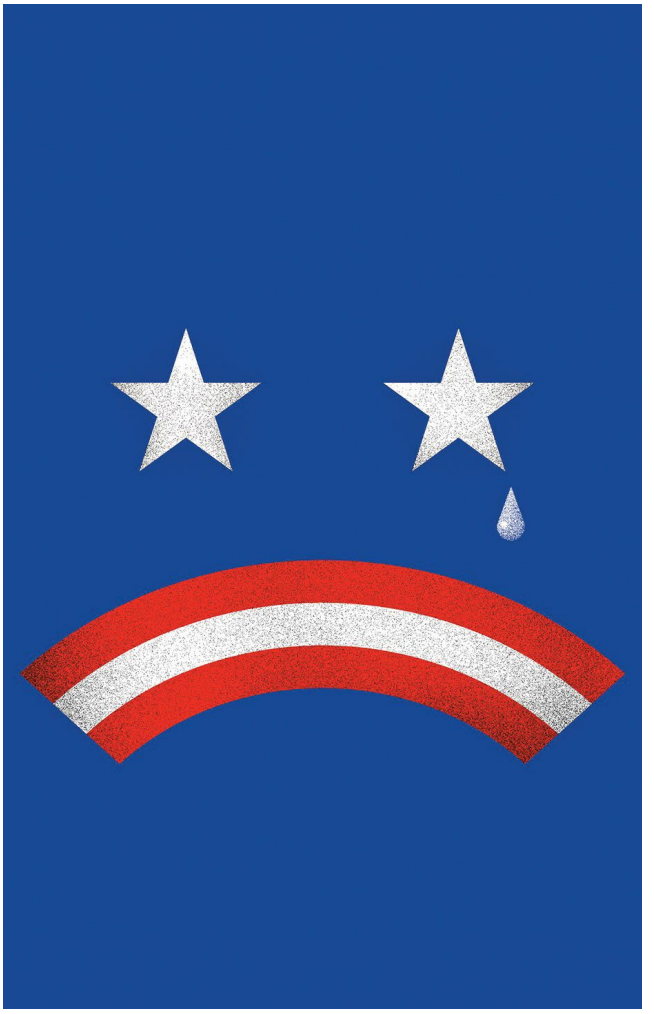

طردتهم المصانع نتيجة الإفلاس، إضافة إلى تصفية المشروعات والخسائر الضخمة التي حلت بالاقتصاد الأمريكي. فعلى المستوى الخارجي، خسر "ترامب" معظم معاركه الخارجية، إذ لم يحسم المواجهة مع إيران، كما أنه خسر كثيرًا في الصراع مع الصين، فضلًا عن تركه علاقات متوترة مع الاتحاد الأوروبي، لكن يُحسب له النجاح في ملف التطبيع الإسرائيلي مع عدد من الدول العربية.

- من المتوقّع حال خسارة "ترامب" أيضًا، عدم تركه الساحة السياسية، حيث سيظل ظهوره من خلال القنوات الإعلامية التي يستغلها لصالحه، مثل شبكة "فوكس نيوز"، وتغريداته على مواقع التواصل الاجتماعي، نظرًا لولعه بجذب الأنظار. هنا يكمن الخطر الحقيقي المتوقع بعد هذه الانتخابات في احتمال ظهور جيل جديد من مناصري أفكار وسياسات الرئيس "ترامب"، حيث إن هؤلاء سيكونون أكثر استياءً؛ لأنهم لن ينسوا أن الصحافة الأمريكية قد تخلت عن التظاهر بالموضوعية، وشاركت في نزع شرعية الرئيس المنتخب، وعرقلة جهوده.

- في حالة فوز "بايدن"، من المتوقع أن تتغير السياسة الأمريكية إلى حدٍّ كبيرٍ، ولكن ليس بشكل كامل؛ حيث سيركز على القضايا الداخلية بشكل أكبر، وسيعمل على تعزيز الاقتصاد الأمريكي جراء ما أصابه نتيجة وباء كورونا، كما سيولِي اهتمامًا كبيرًا لقضايا العرق والشرطة بعد المواجهات الأخيرة بين المواطنين والشرطة في عدد من الولايات. أما على صعيد السياسة الخارجية، فمن المرجح أن يتبنى "بايدن" مفهوم التعددية في السياسة الخارجية، فضلًا عن تواصله مع الحلفاء بشكل أكثر كثافة، وانضمام الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الجهود المبذولة لمواجهة التغير المناخي والتهديدات العالمية الأخرى. على الجانب الآخر، ستظل الولايات المتحدة الأمريكية في تنافس مع القوى العظمى، حيث ستركز على الصين باعتبارها منافسًا رئيسيًّا.

- **في الأخير**، برغم تقدم "بايدن" على منافسه "ترامب" في أغلب استطلاعات الرأي العام؛ إلا أن الأزمات الداخلية التي تشهدها الولايات المتحدة في الوقت الراهن، وحالة عدم اليقين التي تسيطر على المشهد الأمريكي؛ تجعل من الصعب توقع أو ترجيح هوية الرئيس القادم. وفي كل الحالات علينا أن ننتظر قرار الشارع الأمريكي والمجمع الانتخابي فهما من سيحددان الفائز في نهاية هذا السباق الانتخابي غير المسبوق.

ذبح فرنسي ومواجهة المتأسلمين: ملاحظات أساسية

شكّل ذبح المدرس الفرنسي "صامويل باتي" على يد إرهابي شيشاني، بعد عرض الأول رسومًا مسيئة للرسول (ص) على تلامذته، في إطار درس عن حرية التعبير؛ صدمةً لدى الرأي العام، ليس فقط بسبب وحشية الحادث، وإنما أيضًا بسبب توقيته، إذ جاء بعد خطاب جدلي للرئيس "ماكرون" طرح فيه إجراءات لمواجهة المشروع الانفصالي الذي تحمله التيارات المتأسلمة، وفي سياق يشكو فيه الجميع من انهيار هيبة الدولة. وفيما يلي ملاحظات أساسية لفهم تداعيات الحادث.

***د. توفيق أكليمندوس**

رئيس وحدة الدراسات الاوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بيئة حاضنة للعنف

- تُشكّل المدرسة في العقل الجمعي الفرنسي أحد أعمدة الخيمة للنظام الجمهوري، بل ورمزًا لدور الدولة المركزية ومشروعها الحضاري وهيبتها؛ إذ إنها الفاعل الأول في بناء ثقافة وطنية واحدة، وإدماج المهاجرين، والصعود الاجتماعي، وتحقيق المساواة بين المواطنين. كما أنها لعبت دورًا تاريخيًّا في إنهاء نفوذ رجال الدين في القرى. لذلك، تعد وزارة التربية القومية أهم وزارة فرنسية، من حيث عدد العاملين بها، وتعقد مهامها، فضلًا عن أنها أيضًا أحد معاقل تيار اليسار.

- نفذ المدرس الفرنسي الضحية تعليمات وزارة التربية، عبر تحدثه عن قيم حرية الرأي والتعبير، بما فيها: حرية ازدراء الأديان، والسخرية من المقدس، والتي تُعد مكونًا أساسيًّا في منظومة الحريات في فرنسا. ووفقًا لتقارير حول حادث القتل، فقد شارك والد أحد التلاميذ في الكشف عن عنوان سكن المدرس الضحية، وفي التعبئة ضده، كما لعب ناشط إخواني دورًا محوريًّا في التحريض، فيما ساعد تلميذان القاتل فدلاه على المدرس مقابل مبلغ من المال.

- تُظهر ملابسات الحادث وجود بيئة حاضنة فاعلة خاصة للجماعات المتأسلمة، تسهم في صنعها جماعة الإخوان المسلمين، التي تقدم نفسها على أنها معتدلة وتحترم القانون، لكنها -مع ذلك- تبث خطابًا يخلق بيئة تساعد على نمو التطرف العنيف، وتوسّع الهوّة بين المواطنين. من ناحية أخرى، كان معروفًا لدى السلطات الفرنسية أن المدرس تعرض لتهديدات، فأجبرته القيادات التعليمية على الاعتذار لتهدئة الأزمة، لكن ذلك لم يمنع ذبحه من قبل المتطرف الشيشاني.

فشل الحماية الأمنية

- أظهر الحادث فشل الأمن الفرنسي في حماية المدرس، برغم تقدمه بشكوى قبل مقتله بأيام، كما أنه عكس تزايد حوادث هجوم التلاميذ على المدرسين الفرنسيين في السنوات الماضية، احتجاجًا على المناهج التعليمية. إلى جانب ذلك، تعرضت مراهقة للتهديد بالقتل، لأنها هاجمت الإسلام، حيث اضطرها ذلك لتغيير سكنها، وهو ما يكشف عن عجز الدولة عن ردع من لا يحترم القوانين ويلجأ إلى العنف.

- يعتقد مراقبون أنّ آثار الحادث لن تزول في وقت قريب، فوفقًا لبعض التقديرات، فإنّ ما لا يقل عن ثلثي الفرنسيين قد حسموا موقفهم من تيار التأسلم السياسي بكافة فرقه، إذ يرون أنه يشن حربًا شعواء على نظامهم القيمي والسياسي والمجتمعي، وأنه يجب التعامل معه كعدو، لا سيما وأنه قتل قرابة 300 مواطن فرنسي منذ عام 2012 في هجمات إرهابية. لذلك، يرى كثيرون أن هناك حالة حرب تستدعي تشكيل "جبهة جمهورية".

- برغم الغضب الفرنسي ضد تيار التأسلم السياسي؛ إلا أن المشكلة أنه لا يوجد سياسيون قادرين على تحويل هذا المزاج العام إلى مشروع سياسي. قد يكون الأقرب إلى ذلك هو الرئيس "ماكرون"، لكن هناك شكوكًا في قدراته على المواجهة، برغم سلامة تشخيصه وكفاءته في رؤية أهمية ملف التأسلم السياسي، وتلقيه دعمًا من أغلبية كبيرة من الفرنسيين، لكن التعامل مع الملف بالغ التعقيد، إذ يحتاج إلى مثابرة من الرئيس الفرنسي، وفتح ملفات عديدة.

خسائر القوى السياسية

- ثمة قوى سياسية فرنسية قد تخسر جراء تصاعد الغضب ضد تيار التأسلم السياسي، لا سيما وأنها قد تحالفت مع بعض فصائل ذلك التيار، منها: حزب "فرنسا غير الخاضعة"، وحزب الخضر، وبعض فصائل أقصى اليسار، وبدرجة أقل أجنحة في الحزب الاشتراكي وبعض رموز اليمين الذين عقدوا اتفاقات انتخابية مع الإخوان والسلفيين. حيث يُلاحظ -مثلًا- أن "جان لوك ميلانشون" -رئيس حزب "فرنسا غير الخاضعة"- حوّل موقفه، وأدان التيارات المتأسلمة، لكن بعض كوادر الحزب دافعوا عن موقفهم السابق في تصريحات أثارت غضبًا عامًّا، كما تلقى سياسيون ومثقفون متعاطفون مع تيار التأسلم إهانات من المتظاهرين، إذ تم تشبيههم بمن تعاون مع النازية في التجمعات والمظاهرات التي نظمها مدرسون محسوبون على اليسار.

- رصد المراقبون غضبًا لدى الرأي العام الفرنسي ضد المؤسسات والمنظومة القضائية بما فيها المحكمة الأوروبية العليا، التي تواجه اتهامًا بأنها عرقلت عمل السلطات، وسمحت لمهاجرين خطرين بالبقاء في فرنسا، بعضهم شارك لاحقًا في عمليات إرهابية، بخلاف ما يتردد حول أن القضاء الفرنسي بات مسيسًا من ناحية، ومن ناحية أخرى متسامحًا مع شباب يخالفون القانون ويلجئون للعنف. كما أن ثمة جدلًا حول ميل المؤسسات القضائية إلى إعطاء أولوية مطلقة للحريات العامة على اعتبارات الأمن.

- في المقابل، ارتفعت أسهم المؤسسة التعليمية، إذ أدرك الكثيرون مدى معاناة المدرسين وظروفهم الصعبة، فضلًا عن تخاذل القيادات الوسيطة والعليا التي تميل دائمًا إلى اعتبار التلاميذ على حق لأنها تخشى الأهالي. كما ارتفعت أيضًا أسهم الشرطة. أما الجامعات والإعلام فما يزال رصيدهما متدنيًا.

- ثمة قضايا فرنسية عديدة في سياق مواجهة تيار التأسلم السياسي، منها: أن مواجهة هذا التيار تقتضي تعميق التعاون الأمني مع الدول الأخرى، ومعالجة مشكلة صعوبة طرد بعض الإرهابيين لعدم وجود من يقبل تسلمهم، ومراجعة سياسات الهجرة. كما تثور أيضًا مشكلة كيفية مراقبة أنشطة المجتمع المدني وخطابات الكراهية على المواقع الاجتماعية دون أن يُهدد ذلك الحريات العامة.

مواجهة اختراقات المتأسلمين

- تستغل التيارات المتأسلمة الثغرات العديدة في القوانين وبعض السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في فرنسا، ومن ذلك مثلًا في قضايا التمويل الأجنبي للأنشطة الدينية وتدريب وتعليم الأئمة (فرنسا لا تدرب عددًا كافيًا من الأئمة). ولذا، تجب مراجعة القوانين وكذلك السياسات الاجتماعية لمناهضة الفقر، وإدماج الشباب، وضمان قدرتهم على الحصول على وظيفة، وكذلك معالجة أوضاع المنظومة التعليمية للقضاء على العنف في المدرسة من قبل المراهقين، واسترداد هيبة المدرس، وإحياء دور المدرسة كمؤسسة للصعود الاجتماعي والادماج. ومن ناحية أخرى، يجب إصدار تشريعات تناهض التمييز العنصري. كما أن ثمة أهمية لدعم قدرات الشرطة والأجهزة الأمنية، ومراجعة أوضاع السجون، لأنها تحولت إلى مصانع لتحويل المجرم العادي إلى إرهابي.

- لا يمكن إنكار وجود فجوة بين هَوَى قطاعات من المسلمين، والهوى الفرنسي العام، فيما يتعلق بالحريات العامة، والموازنة بينها وبين المقدس والديني والجمعي. فالهوى العام قد لا يُعير المقدس اهتمامًا كبيرًا، ويقدس الحريات، أما المسلمون فالكثيرون منهم يرون أن المقدس يجبّ الحريات، ومثل هذا التناقض لن يزول بسرعة، لكن تبدو إدارته واجبة. على الجانب الآخر، ثمة ضرورة للتمييز بين المسلمين المحافظين، والمتأسلمين؛ فالخطاب المعادي للمتأسلمين قد يحتاج إلى ضبط، لأنه يلجأ كثيرًا وبدون داعٍ إلى حجج جارحة للمتدينين كافة.

أبرز الهجمات الإرهابية فى فرنسا منذ 2012

يُعد المدرس "صامويل باتى" هو الأحدث من بين أكثر من 260 فرنسيًا قُتلوا في هجمات مماثلة منذ عام 2012.

2012

- بين 11 و19 مارس، قام المتشدد محمد مِراح ب 3 هجمات، فوقع الهجوم الأول في 11مارس في تولوز وأسفر عن مصرع جندي فرنسي. ووقع الهجوم الثاني في 15 مارس وأسفر عن مصرع جنديين فرنسيين في مونتبان. ووقع الهجوم الأخير في 19 مارس وأسفر عن مصرع 4 أشخاص، من بينهم 3أطفال في مدرسة يهودية، وقد لقي حتفه برصاص الشرطة.

2015

- في 7 يناير، قُتل 12 شخصا في هجوم على مقر مجلة "شارلي إيبدو" الساخرة بباريس. وبعد يومين قُتل الأخوان شريف وسعيد كواشي اللذان نفذا العملية أثناء محاولة اعتقالهما.
- في 8 يناير قتل متشدد يدعى أميدي كوليبالي شرطية، وأصاب موظفا بلديا في مونروغ جنوبي باريس. وفي اليوم التالي، قام باحتجاز رهائن داخل متجر يهودي في باريس، وقتل 4 منهم قبل أن تقتله الشرطة.
- في 3 فبراير تعرض 3 جنود لاعتداء بالسكاكين أثناء الخدمة أمام مركز لليهود في مدينة نيس الفرنسية.
- في 26 يونيو قتل متشدد مديره الفرنسي وقطع رأسه قرب مدينة ليون، ثم حاول تفجير مصنع بتروكيماويات بتوجيه شاحنته للاصطدام بقوارير غاز، لكنه اعتقل قبل تنفيذ خطته.
- في 13 نوفمبر تعرضت باريس لسلسلة هجمات متزامنة أسفرت عن سقوط 130 قتيلا، إضافة إلى 350 جريحا. واستهدفت الهجمات مسرح باتاكلان في باريس، واستاد دو فرانس وعدد من مقاهي ومطاعم العاصمة. وتم توجيه الاتهام لمتشددين من أصول مغربية تابعين لداعش.

2016

- في 14 يوليو دهس محمد لحويج بوهلال ذا الأصول التونسية بشاحنة حشودا كانت تحتفل باليوم الوطني في مدينة نيس مما أدى إلى مقتل 84 شخصا.، وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الحادث.
- في 26 يوليو قام متشددان بالهجوم على كنيسة قرب مدينة نورماندي وذبح كاهنها، وأعلن داعش مسؤوليته.

2017

- 20 أبريل، قام الفرنسي كريم الشرفى بقتل ضابط شرطة وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة بشارع الشانزليزه قبل إطلاق النار عليه، وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولية عن الهجوم.

2018

- في 23 مارس، قام المتشدد رضوان لكديم بسرقة سيارة بعد أن قتل أحد ركابها وأصاب الآخر، وفتح النار على الشرطة في مدينة كاركاسون، ثم احتجز رهائن في متجر ببلدة تريب قبل أن تقتله الشرطة، وتبنى تنظيم داعش الحادث.
- وفي مايو هاجم شاب من أصل تشيكي، مدنيين ورجل شرطة بحي "الأوبرا"، ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة أربعة آخرين، وتبنى تنظيم "داعش" الإرهابي الحادث.
- وفي 15 مايو، قام مسجون بسجن "فلوري ميروجي" بطعن أحد حراس السجن، وأعلنت إدارة السجن بعد ذلك أن المتهم تم تطرفه داخل السجن.
- وفى11 ديسمبر، أطلق المتشدد شريف شيخات النار في سوق لعيد الميلاد بمدينة ستراسبورغ، ما أسفر عن سقوط 4 قتلى وإصابة 12 على الأقل، وأُعلن مقتله اثناء محاولة القبض عليه بعدها بيومين.

قضايا الأمن والدفاع

- تأثيرات ممتدة لتصاعد سياسة الاستيطان الإسرائيلي
- دوافع إسرائيل ولبنان للتفاوض حول الحدود البحرية
- مصالح تركيا وإيران وروسيا في «ناجورنو كاراباخ»

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (13) - 1 نوفمبر 2020

تأثيرات ممتدة لتصاعد سياسة الاستيطان الإسرائيلي

في الوقت الذي عقدت فيه إسرائيل مؤخرًا اتفاقات سلام مع الإمارات والبحرين، وتتطلع لاتفاقات مماثلة مع دول عربية أخرى؛ فإن ذلك لم يمنعها من تصعيد وتيرة بناء المستوطنات غير القانونية بالضفة الغربية في عام 2020 بمعدلات غير مسبوقة. فما هي أهداف ورسائل السياسات الاستيطانية الإسرائيلية؟ وكيف ستؤثر على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين حال عودته مستقبلًا؟

*** اللواء محمد إبراهيم**
نائب المدير العام بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

*** شادي محسن**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أكبر استيطان خلال عقد

- منذ إعلان إدارة الرئيس "ترامب" خطة السلام الأمريكية في يناير الماضي، شهد عام 2020 أكبر نسبة بناء للمستوطنات في الضفة الغربية منذ عقد تقريبًا، إذ أقر مجلس التخطيط الأعلى التابع لرئاسة الوزراء الإسرائيلية بناء 12159 وحدة استيطانية على أراضي الضفة الغربية منذ بداية هذا العام، وحتى منتصف شهر أكتوبر، وكان آخرها بناء 4948 وحدة استيطانية في منطقة غرب الولجة جنوب غرب القدس.
- تقع 91.2٪ من تلك الوحدات الاستيطانية أي (11091 وحدة) في مستوطنات معزولة وأنحاء متفرقة من أراضي الضفة الغربية، والتي يفترض أن تتخلى عنها إسرائيل حال التوصل إلى اتفاقية سلام دائمة، بل إن الخطط الإسرائيلية التي تمت الموافقة عليها في عام 2020، تضمنت تغيير وضعية أربع بؤر استيطانية غير قانونية (متسبي داني، وحراشا، وتابواح ويست، وبني كيدم) لتصبح مستوطنات جديدة.
- وسعت حكومة "بنيامين نتنياهو" مستوطنات قائمة بالفعل، مثل: مستوطنة هار جيلو (جنوب القدس) بـ560 وحدة استيطانية، كما تم نشر خطط بناء 3401 وحدة استيطانية في المنطقة E-1 شرق القدس، والتي يعد توسيعها بمثابة ضربة قاصمة لإمكانية حل الدولتين، لكونها تقطع الارتباط الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها.

عدد الوحدات الاستيطانية التي تم إقرارها بين عامي 2012 و2020

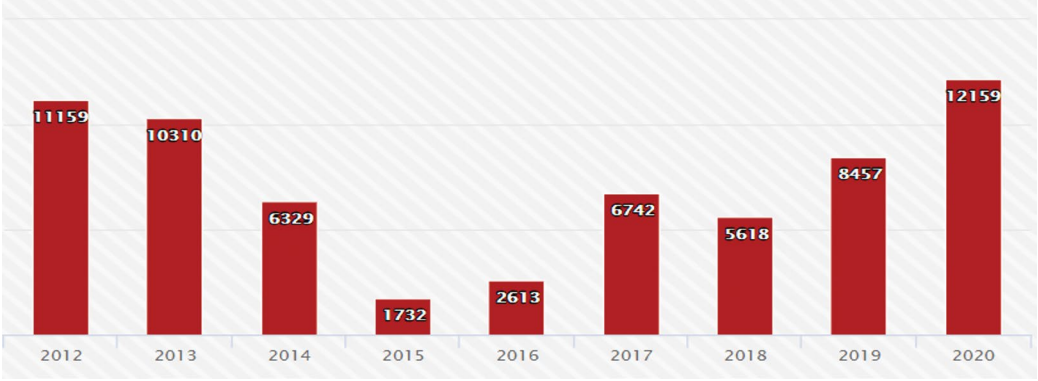

المصدر: حركة السلام الآن المتخصصة في رصد حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

أهداف متعددة

سعت حكومة "نتنياهو" إلى تحقيق بعض الأهداف جراء تصعيد سياسة الاستيطان، ومن أهمها:

- **الفصل بين الاستيطان واتفاقات السلام بالمنطقة:** إذ بعثت إسرائيل من خلال السياسة التصعيدية في مجال الاستيطان برسالة شديدة الوضوح على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة للدول العربية، مفادها ضرورة الفصل التام بين اتفاقات السلام الإسرائيلية الموقعة مؤخرًا مع الإمارات والبحرين وما قد يتلوها من اتفاقات مع دول عربية وإسلامية أخرى، وبين سياساتها الاستيطانية في المناطق الفلسطينية التي سوف تتواصل مهما كانت طبيعة المتغيرات الإقليمية سلبًا أو إيجابًا.

- **رفع سقف المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين:** لا تستبعد حكومة "نتنياهو" سيناريو العودة للمفاوضات مع الفلسطينيين، لذا أصبحت بعض السياسات الاستيطانية أداة تكتيكية تستخدمها إسرائيل لفرض الأمر الواقع على جغرافيا الضفة الغربية، مما يُعقّد تفاصيل المفاوضات وتتداخل الأراضي التي يمكن الانسحاب منها مع الأراضي التي ستدخل ضمن السيادة الإسرائيلية.

- **بديل سياسي مؤقت لفكرة الضم:** توقفت مساعي الحكومة الإسرائيلية مؤقتًا باتجاه ضم أراضي الضفة الغربية وخاصة غور الأردن (30% من مساحة الضفة) بعد توقيع اتفاقات السلام مع الإمارات والبحرين، وهو ما تسبب في انخفاض كبير في شعبية حزب الليكود وسط الشارع اليميني المتطرف في إسرائيل. لذا، بدأ "نتنياهو" زيادة معدل بناء المستوطنات كبديل سياسي مؤقت لفكرة الضم، بهدف تخفيض حدة الاستياء ضده في الشارع اليميني، والحد من تراجع شعبيته.

- **تحقيق مشروع القدس الكبرى:** بالنظر إلى جغرافيا المخططات الاستيطانية الأخيرة، خاصة تلك التي بدأت منذ إعلان خطة السلام الأمريكية؛ يُلاحظ أنها تتبع مسارين رئيسيين: الأول أنها قريبة من مستوطنات استراتيجية بالنسبة لإسرائيل مثل مشروع E-1 الذي يستهدف خلق فضاء جغرافي للقدس الغربية داخل حدود القدس الشرقية، مما يستحضر الحديث عن التمهيد للوصول إلى "القدس الموحدة" لتثبيت الأمر الواقع، بدعوى أنها عاصمة أبدية لإسرائيل. أما المسار الثاني، فهو بناء مستوطنات معزولة (أو بؤر استيطانية) ولكن في حدود ما يُسمى منطقة "القدس الكبرى"، وهو ما يدفع الحكومة الإسرائيلية لتحويلها إلى مستوطنات كبيرة في مخططات استيطانية مستقبلية.

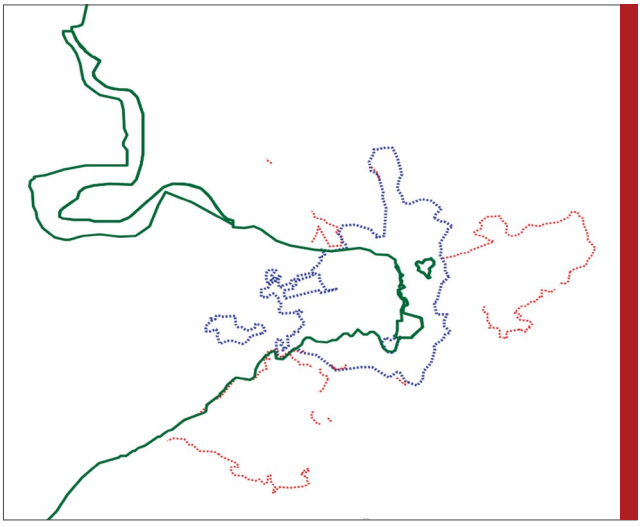

- **توضح هذه الخريطة** الفرق بين مصطلح "القدس الموحدة"، والتي تظهر حدودها بالخط الأزرق المتقطع، وسعي إسرائيل لتوسيع مشروع يشمل مناطق أخرى تحت ما يسمى "القدس الكبرى" التي تظهر بالخط الأحمر المتقطع، فيما يفصل بين القدس الغربية التي تدخل ضمن السيادة الإسرائيلية، والقدس الشرقية التي يُفترض أن تكون عاصمة فلسطين المستقبلية، الخط الأخضر الذي تم ترسيمه بعد هدنة عام 1949 بعد حرب فلسطين 1948.

المصدر: ECF - Economic Cooperation Foundation

تأثيرات ممتدة

تُشكّل العديد من الخطط الاستيطانية التي تم إقرارها في 2020 عنصرًا مضافًا إلى العقبات القائمة أمام إمكانية الوصول إلى مرحلة حل الدولتين، وبالتالي تعقيد فرص حل القضية الفلسطينية في ضوء ما يلي:

- **الضم الزاحف للعاصمة الفلسطينية المستقبلية:** ففي حال بناء جميع الوحدات الاستيطانية التي تم إقرارها فسيكون من الصعب على إسرائيل الانسحاب منها، خاصة وأن المنطقة E-1 تقع في قلب القدس الشرقية، والتي تعد أكبر مدينة فلسطينية في الضفة الغربية، يعيش فيها حوالي 450.000 فلسطيني في القدس والأحياء المجاورة. ومن ثم، ففي ظل المخططات الاستيطانية في هذه المنطقة سيصبح من المستحيل تسمية القدس الشرقية عاصمةً فلسطينيةً ذات سيادة.

- **كسر الارتباط الجغرافي للدولة الفلسطينية:** إذ تعمل هذه المستوطنات على كسر الارتباط الجغرافي بين أراضي الضفة الغربية الفلسطينية ومدنها المركزية. فعلى سبيل المثال، تم التخطيط لبناء وحدات استيطانية في نابلس، ورام الله (مستوطنة شيلا)، وكذلك في بيت لحم (مستوطنات جبل جيلو، وكفار آدوميم، إفرات).

- **بالنظر إلى هذه الخريطة** يمكن استنباط مساعي إسرائيل لبناء مستوطنات يهودية كبرى تلاصق المدن الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية. فإلى جانب المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية، توجد مستوطنة "معاليه أدوميم" أو المشروع الاستيطاني الكبير المسمى E-1، بينما بجانب مدينة الخليل في الجنوب نلاحظ بناء مستوطنة كيريات أربع، الأمر الذي يفسر توسيع إسرائيل لمستوطناتها الصغيرة الحالية في رام الله ونابلس لتحتل منطقة جغرافية واسعة في الضفة الغربية.

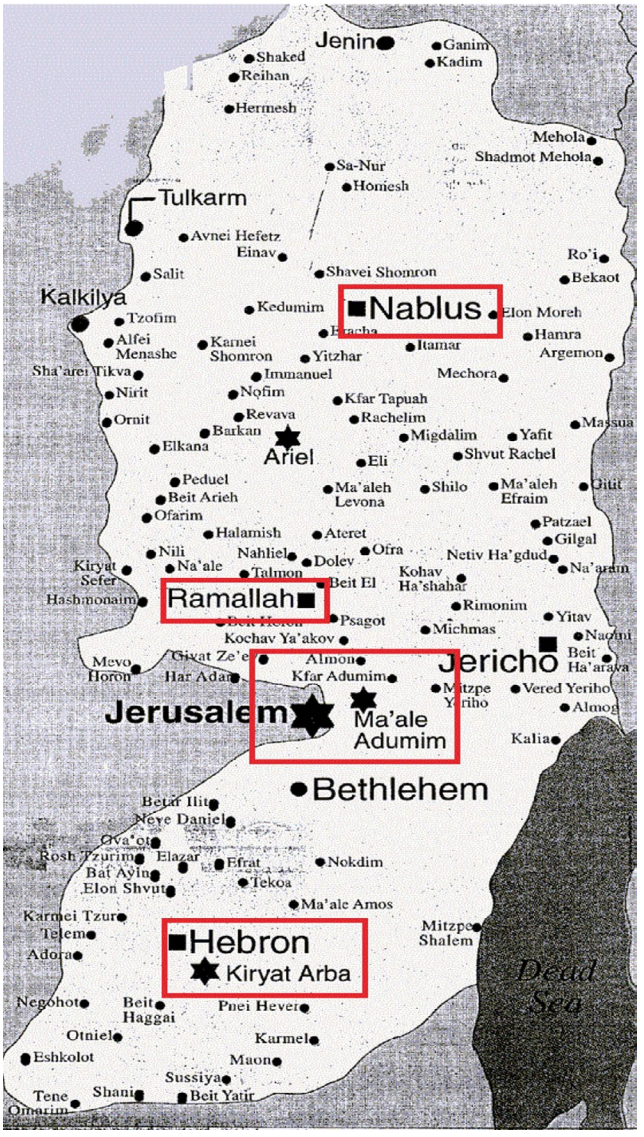

المصدر: المكتبة اليهودية.

- رَفَضَ بيان وزارة الخارجية المصرية، في 18 أكتوبر 2020، السياسات الاستيطانية الإسرائيلية التوسعية، بما يؤكد الموقف المصري الذي يعارض قيام إسرائيل بأية إجراءات أحادية الجانب، باعتبارها تعرقل فرص السلام، وتقضي على إمكانية حل الدولتين، وتتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، وهو ما يتماشى مع البيان المشترك الصادر في اليوم نفسه من كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، والذي أدان أيضًا هذه السياسة الاستيطانية.

مجمل القول،

إن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية لم تتوقف عن محاولة ابتلاع أراضي الضفة الغربية، وفرض الأمر الواقع بالنسبة لمدينة القدس الموحدة، طبقًا للموقفين الإسرائيلي والأمريكي. ويبدو أن الاتجاه اليميني في إسرائيل يدعم هذه السياسة بقوة، بل سوف يستمر في تنفيذها من أجل القفز مؤقتًا على مبدأ ضم أراضي غور الأردن، في ضوء المناخ الذي صاحب اتفاقات التطبيع الإسرائيلية الإماراتية والبحرينية، وبعض التصريحات الأمريكية المؤيدة لفكرة تأجيل -وليس إلغاء- مبدأ الضم الوارد في "صفقة القرن" والذي سوف يتم تنفيذه آجلًا أو عاجلًا.

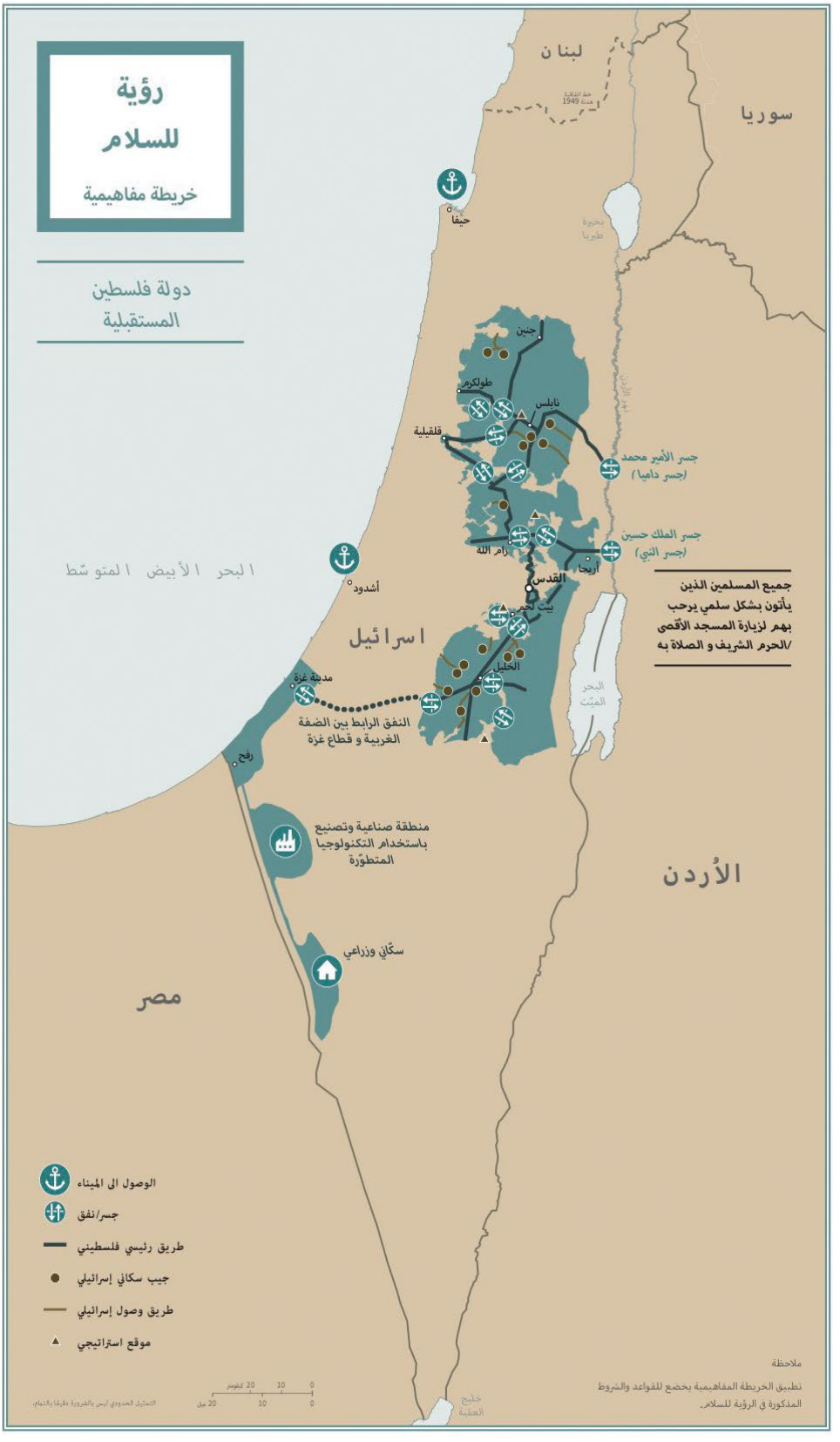

دوافع إسرائيل ولبنان للتفاوض حول الحدود البحرية

لم تكن المفاوضات الإسرائيلية-اللبنانية برعاية أمريكية حول ترسيم الحدود البحرية منعزلةً عن السياق الإقليمي بالمنطقة؛ إذ تعكس مسعى أمريكيًّا لإعادة تشكيل الترتيبات الأمنية والسياسية بالمنطقة عبر إعادة دمج إسرائيل فيها من منظور التعاون الوظيفي، كما تستغل اللحظة المتأزمة سياسيًّا واقتصاديًّا في داخل لبنان لقبولها التفاوض، برغم أن الأخيرة رفضت اعتبار ذلك جزءًا من عملية التطبيع بالمنطقة.

* شادي محسن
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

التعاون الوظيفي

- استخدمت الإدارة الأمريكية مقترب "التعاون الوظيفي" في تحقيق التموضع الإسرائيلي في المنطقة، وإدماجها من خلال شبكة علاقات طبيعية مع الدول العربية، ما قد يُفسر توصيف رئيس وزراء إسرائيل "بنيامين نتنياهو" موجة السلام مع دول المنطقة بمصطلح "السلام مقابل القوة". وكان أهم مجال لذلك التعاون هو المسائل الأمنية المتعلقة بأمن الإقليم أمام التهديدات التي تصدر عن إيران ووكلائها بالمنطقة، ثم محور الإسلام السياسي المتمثل في قطر وتركيا وجماعة الإخوان، وكذلك المسائل الاقتصادية المتعلقة برفع الحالة المعيشية للشعوب والأفراد.

- ظهر هذا المقترب بشكل جليّ في إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عبر ما يُعرف بـ"صفقة القرن" أو خطة السلام الأمريكية، إذ اعتمدت على فكرة السلام الاقتصادي، أي ربط الشعب الفلسطيني بآفاق اقتصادية واسعة ترفع من مؤشر التنمية الإنسانية من صحة وتعليم وحالة معيشية، فيقابل ذلك تنازل الفلسطينيين عن مطالبهم السياسية في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

- يظهر كذلك التعاون الوظيفي في التفاهمات التي سبقت تدشين منتدى غاز شرق المتوسط في القاهرة؛ إذ حجز المنتدى مقعدًا لإسرائيل بجانب السلطة الفلسطينية، ورأت الحكومة الإسرائيلية أن هذا التعاون مع السلطة الفلسطينية في إطار أعمال المنتدى قد يمثل مؤشر تعاون مشتركًا بين الطرفين في إدارة الصراع بينهما.

- كان ذلك المقترب حاضرًا أيضًا بالنسبة لطبيعة تطور العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول الخليجية، وخاصة الإمارات والبحرين، حيث إدراك وجود تهديد مشترك تمثله إيران على أمن منطقة الخليج بتدخلها في الشأن الداخلي لدول المنطقة. وبرز هنا الدور الأمريكي في هذا التطور باعتبارها صديقًا مشتركًا للطرفين يمكنه تقديم بعض الضمانات لأية تفاهمات أو اتفاقيات بينهم.

- على صعيد المفاوضات اللبنانية-الإسرائيلية حول ترسيم الحدود البحرية، رفضت بيروت اعتبارها جزءًا من عملية التطبيع مع إسرائيل، بقدر ما هي محاولات للوصول إلى تفاهم مشترك حول الاستفادة من الثروات النفطية في المياه الاقتصادية لكلا الطرفين من خلال ترسيم الحدود بينهما، وهو ما يفسر رغبة إسرائيل في إتمام الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية

أولًا، وتأجيل ترسيم الحدود البرية إلى وقت آخر. وبرغم عدم استبعاد تأثير التحسُّب اللبناني لرد فعل "حزب الله" أو العناصر السورية الموالية لإيران في لبنان؛ فإن البراجماتية اللبنانية في الوقت الراهن تدعم نهج التعاون الوظيفي مع كل من يمكنه مساعدة لبنان.

دوافع إسرائيل

يحرك إسرائيل باتجاه المشهد التفاوضي مع لبنان حول ترسيم الحدود البحرية دوافع وأهداف، أبرزها:

- **تحييد التهديدات الأمنية المحتملة:** إذ ترغب إسرائيل من وراء المفاوضات مع لبنان في أن يتم ضمان أمن سواحلها لجذب الاستثمار فيها، وبالتالي ضمان أمن الطاقة. فقد حالت التهديدات دون الاستثمار الأجنبي الكامل في الحقول البحرية الإسرائيلية، والتي تقع في نطاق تحديات أمنية ربما كانت خطيرة من الجهة اللبنانية (تنظيم "حزب الله" وتهديده بإطلاق الصواريخ الدقيقة).
- **تقليص النفوذ الإيراني في لبنان:** جاء توقيت المفاوضات مع لبنان تزامنًا مع هجوم شعبي ضد "حزب الله"، وتحميله مسئولية انفجار مرفأ بيروت، وهو ما يُفسِّر الموافقة الضمنية للحزب على استمرار التفاوض مع إسرائيل. لذا، ترى إسرائيل أن المفاوضات مع الطرف اللبناني مهمة من أجل دمج "حزب الله" في حسابات إقليمية أكثر تعقيدًا تصرفه عن الحسابات الصادرة عن طهران، ويكون العامل الاقتصادي الذي يحتاج إليه لبنان المتمثل في حقول الغاز الطبيعي هو المعزز لها.
- **تعزيز وضع جيوسياسي:** منذ اكتشاف إسرائيل حقولَها النفطية (الغاز الطبيعي) أمام سواحلها البحرية في 2009، وهي ترغب في تعظيم الاستفادة من هذه الطاقة "جيوسياسيًّا"، أي تحويل حقولها إلى أداة سياسية جاذبة تُعزز من دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وتعضد من وضعها كقوة سياسية واقتصادية. لذلك، تُعد المفاوضات مع لبنان جزءًا من تلك العملية، أي عملية دمج إسرائيل في المنطقة، وإضافة آفاق اقتصادية أكبر لسوق الغاز الإقليمي في منطقة شرق المتوسط.

المنطقة البحرية المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل **(مظللة بالأحمر)**

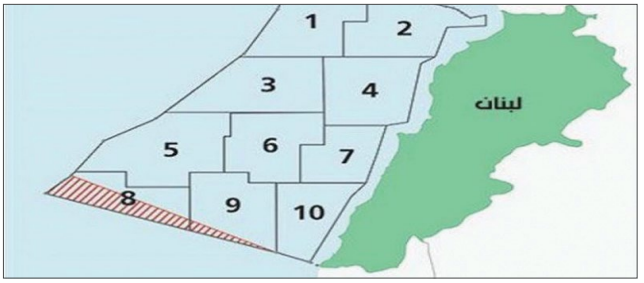

المصدر: موقع وزارة الإعلام اللبنانية

أهداف أمريكية

- **تعد الولايات المتحدة الطرف المشترك في تفعيل "التعاون الوظيفي" بين إسرائيل والمزيد من دول المنطقة؛** حيث تدفع في اتجاه تموضع إسرائيل في المنطقة. وقد أشار مستشار الأمن القومي الأمريكي "جاريد كوشنر" في لقاء مع مجلة "موزاييك" الأمريكية، في 24 أغسطس 2020، إلى أن نهج الإدارة الأمريكية الحالية هو البحث عن المصالح المشتركة بين إسرائيل ودول المنطقة العربية، ومن هنا تتقدم المفاوضات.
- **مع ذلك،** فلا يرتبط هذا التوجه بإدارة أمريكية محددة، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة بحثت عن تدشين مفاوضات جادة بين إسرائيل ولبنان منذ عام 2010، أي بعد اكتشاف إسرائيل لحقول الغاز الطبيعي قبالة سواحلها، ما يشير إلى وجود أهداف أمريكية أخرى يمكن أن تفسر مسعاها الحثيث من أجل توفيق المصالح المشتركة بين إسرائيل ودول المنطقة، أبرزها:
- **الانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط:** تسعى الولايات المتحدة منذ عقد تقريبًا للانسحاب التدريجي من المنطقة، وتوجيه البوصلة إلى مناطق أكثر حيوية وتأثيرًا على العمق الاستراتيجي الأمريكي. ولكن يبدو أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تبحث قبل إتمام هذا التوجه ضمان استقرار جميع المسارات السياسية

والأمنية والاقتصادية في الشرق الأوسط، ويأتي على رأس ذلك ضمان دمج حليفتها التقليدية (إسرائيل) في المنطقة، وتسيير علاقات طبيعية بين جيرانها.

- **تحجيم النفوذ الفرنسي في لبنان:** لا تخلو الأهداف الأمريكية في ملف ترسيم الحدود مع لبنان من الأهداف السياسية التكتيكية التي تتعلق بمحاولتها تطويق النفوذ الفرنسي في لبنان، كون باريس لا تتشابه في طريقة إدارتها للمشهد السياسي اللبناني مع الأهداف الإسرائيلية والأمريكية، حيث تصفير نفوذ "حزب الله"، وهو ما يظهر في تصريحات الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بأن تنظيم "حزب الله" ليس تنظيمًا إرهابيًّا في مجمله، بل فصيلًا سياسيًّا يُعتد به داخل لبنان، وهو ما لا يتوافق مع إسرائيل والولايات المتحدة اللتين تمارسان أقصى ضغط على التنظيم اللبناني المحسوب على إيران.
- **دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق المنفعة:** نجح عملاق النفط شركة "شيفرون" الأمريكية في شراء شركة "نوبل إنرجي" Noble Energy صاحبة الامتيازات في الحقول الإسرائيلية، ويبدو أن الصفقة جزء من تحرك أكبر للشركة لأعمال التنقيب في مناطق مختلفة من منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط عامة. كما بادرت الشركة بتقديم مساعدة إلى لبنان بقيمة مليون دولار بعد انفجار مرفأ بيروت. وتأمل "شيفرون" في لعب دور "المجمع" في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تجمع الغاز من عدة حقول في عدة بلدان مختلفة للقيام باستثمارات رأسمالية كبيرة ومجدية اقتصاديًّا في مشاريع خطوط، خاصة تلك التي بين لبنان وإسرائيل المتنازعتين، فعدم اعتراف الحكومة اللبنانية بإسرائيل سيسمح للشركة بلعب دور وسيط وفعال في دفع العمليات الاقتصادية المشتركة.

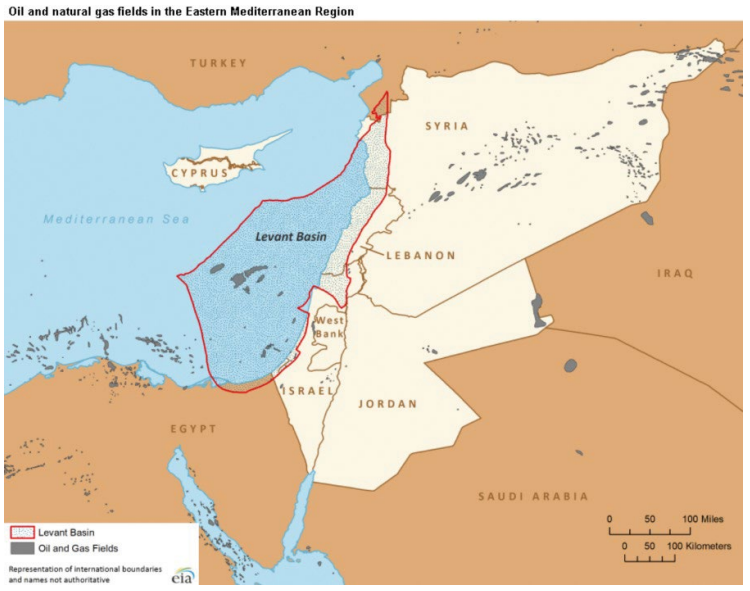

https://lebanongasnews.com/wp/levant-basin-geopolitical-game-changer

- **مجمل القول،** إن هناك مسعى أمريكيًّا لإيجاد الروابط والمصالح المشتركة بين دول الشرق الأوسط مع إسرائيل، من أجل تعزيز التموضع الإسرائيلي في الإقليم، وبالتالي ضبط مساراته. ويمكن أن تكون هذه الروابط مسائل أمنية، أو مصالح اقتصادية، أو أمورًا أخرى. لذا، من المتوقع أن يستمر هذا البحث الأمريكي من أجل إتمام توجهه الاستراتيجي وهو الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط.

مصالح تركيا وإيران وروسيا في «ناجورنو كاراباخ»

تتباين مواقف الأطراف الإقليمية والدولية، خاصة تركيا وإيران وروسيا، إزاء الصراع الأذربيجاني-الأرميني حول إقليم "ناجورنو كاراباخ"، لا سيما في ضوء تقاطع مصالح هذه الأطراف في منطقة جنوب القوقاز، الأمر الذي يجعل بعضها يتجه إلى إذكاء الصراع، والبعض الآخر إلى تسكينه، استنادًا إلى استراتيجية ترمي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأزمة الراهنة.

***محمود قاسم - حسين عبدالراضي**
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تركيا.. إشعال المواجهات

- تُولي تركيا اهتمامًا كبيرًا لتطورات الموقف في "ناجورنو كاراباخ"، حيث يأتي تحركها مدفوعًا برغبتها في تثبيت النفوذ والتمدد الإضافي في منطقة القوقاز، والتأكيد لدول "المجلس التركي" أنها ملتزمة بشعار "دولتين وأمة واحدة"، والذي أتاح لها فرصة التوغل وتحصيل نفوذ كبير في الجمهوريات الناطقة بالتركية. أضف إلى ذلك، حرص أنقرة على تأمين وارداتها من غاز أذربيجان، والتي تتجاوز (23.5%) من احتياجاتها، ناهيك عن طموحها في التحول لمركز نقل الطاقة من المنطقة إلى أوروبا، وهو ما يتحقق عبر الخطوط الأذرية والجورجية والروسية العابرة بأراضيها.
- تريد أنقرة استهداف مصالح واستقرار عدوها التقليدي أرمينيا، بعد أن نجحت الأخيرة في توظيف إبادة الأرمن لإدانة تركيا دوليًّا، بالإضافة للضغط على روسيا في منطقة نفوذها التاريخي للدفع في اتجاه تحقيق تفاهمات معها في قضايا أخرى، كسوريا وليبيا، وهو ما يمتد أيضًا للمناورة حول إيران، وابتزازها في مسألة هامة داخليًّا واقتصاديًّا، ما قد يدفعها لمجاراة أنقرة في مناطق مثل سوريا وغيرها.
- في ضوء ذلك، اتسم دور أنقرة في الأزمة بالاتجاه نحو إشعال المواجهات، وإسناد الجبهة

الأذرية بالطائرات المقاتلة والمسيّرة، فضلًا عن عمليات تجنيد ونقل المرتزقة والعناصر الإرهابية ونقلهم إلى محاور القتال، حيث تُشير التقديرات إلى أنها نقلت قرابة (4000) مرتزق حتى الآن، كما تقود دوائر السياسة التركية هجمات دبلوماسية على "يريفان"، وتشجع الاتجاه السائد في "باكو" لاستكمال العمليات العسكرية للسيطرة على كافة مدن "ناجورنو كاراباخ". وهو ما يتزامن مع تصعيدها ضد الدورين الروسي والإيراني بالأزمة، في محاولة لكسب تأييد فاعلين آخرين لبرنامج تدخلها بالأزمة، وإثارة القوميات التركية والعرقيات الأذرية ضدهما.

إيران.. تحييد التأثيرات

- يستند تعاطي إيران مع أزمة "ناجورنو كاراباخ" إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية: **أولها**، المتغير النفطي الذي تتمتع به دول بحر قزوين، كأذربيجان، ومحورية موقع أرمينيا كممر استراتيجي لصادراتها النفطية شمالًا. **وثانيها**، تداعيات الصراع على الداخل الإيراني، الذي يضم قطاعًا كبيرًا من العرق الأذري تتراوح نسبته بين 16% و25% من السكان تقريبًا، ويعني انتصار "باكو" تهديدًا لاستقرار طهران؛ إذ سيبرز تفوق النموذج الشيعي العلماني على نظيره الشيعي الديني الذي تقدمه إيران. **وثالثها**، المحدد الأمني، حيث جوارها الحدودي الممتد مع الدولتين، واحتمالات تسرب العناصر الإرهابية والمرتزقة.

- منذ بداية الأزمة، دعت طهران الطرفين لوقف الأعمال العدائية والعودة للحوار والتفاوض، وعرضت الوساطة بين "باكو" و"يريفان" للوصول إلى حل. كما حذّرت من الاقتراب من أراضيها، ونشرت دبابات على حدودها مع الدولتين، وتصدى الأمن الإيراني للتظاهرات التي ندّدت بدعم النظام لأرمينيا. وتحرص طهران على خفض التصعيد، وتعطيل مساعي أذربيجان لحسم المواجهات لصالحها، إلى جانب تلافي أية دلائل على دعمها لأرمينيا؛ حتى لا تشتعل جبهة داخلية ضد النظام، مع الحفاظ على الوضع القائم بالإقليم.

- تُحاول إيران تلافي الصدام مع "باكو" لاعتبارات تتعلق بملف النفط في بحر قزوين، ولضمان السيطرة على المكون الاجتماعي الأذري فيها، فضلًا عن اختراق الطوق الأمني الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها، والعلاقات الإسرائيلية الوثيقة مع أذربيجان. وهو ما يتصل بتنسيق الجهود مع تحركات موسكو للتصدي للنفوذ التركي في المنطقة الذي يهدد مصالح كلا الدولتين. مع حرص طهران على دعم "يريفان"، واحتفاظها بسيطرتها على "ناجورنو كاراباخ"، والحفاظ على سلامة جوارها الحدودي الهام لصادراتها النفطية.

روسيا.. تسكين الصراع

- تنظر موسكو للصراع الدائر بين "باكو" و"يريفان" على أنه تهديد قائم داخل مجالها الحيوي؛ إذ تُمثل أرمينيا حليفًا وثيقًا لروسيا، التي تمتلك فيها قاعدةً عسكريةً كبرى بـ"جيومري"، وترتبط بمعاهدة دفاعية معها، بخلاف أنها من أهم مستوردي النفط والغاز الروسيين. كما تشترك أذربيجان مع روسيا

في ثروات النفط والغاز ببحر قزوين، وهي خطوط نفطية روسية هامة لتركيا أيضًا. فضلًا عن كونهما من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تزداد أهميتهما الجيوسياسية كدولتي جوار استراتيجي إلى جانب مبيعات السلاح الروسي للطرفين.

- انطلاقًا من المحددات السابقة، سعت موسكو للحفاظ على حياد فعال، بالدعوة للوقف الفوري لإطلاق النار وجمع الطرفين المتحاربين على مائدة الحوار، مع تحييد التدخلات الخارجية التي ستضر بدرجة تحكمها في مسار المواجهة. ولم تذهب موسكو إلى إظهار الدعم بشكل حاسم لأرمينيا، حفاظًا على ما أنجزته من تفاهمات مع أذربيجان، ولتلافي الانخراط بنمط يقودها للتدخل عسكريًّا بالأزمة، أو خسارة دورها المتوازن بين جمهوريات القوقاز.

- تحافظ موسكو على مستوى متقدم من التفاعل مع الدولتين، واتصالات رفيعة المستوى مع تركيا؛ كونها حريصة على تجنب التهديدات النابعة من نقل المرتزقة والعناصر الإرهابية من سوريا لساحة المواجهة، ولإدراكها أن التدخل العسكري سيؤدي إلى الإضرار بموقفها الدولي، وسيثير تساؤلات حول تحركاتها سابقًا في أوكرانيا وجورجيا. لذا فالحياد والتوازن المقترن بتفعيل أدواتها الدبلوماسية لخفض التصعيد يعتبر التوجه الأساسي لروسيا للتعاطي مع أزمة "ناجورنو كاراباخ"، حيث تسعى لتثبيت مواقع القوات الحالية وتسكين الصراع، على أن تعطي اهتمامًا أكبر لها بعد تجاوزها تداعيات جائحة "كورونا المستجد"، وقضية "نافالي"، والمشكلات المختلفة في الداخل الروسي.

خطوط النفط والغاز من القوقاز إلى أوروبا»

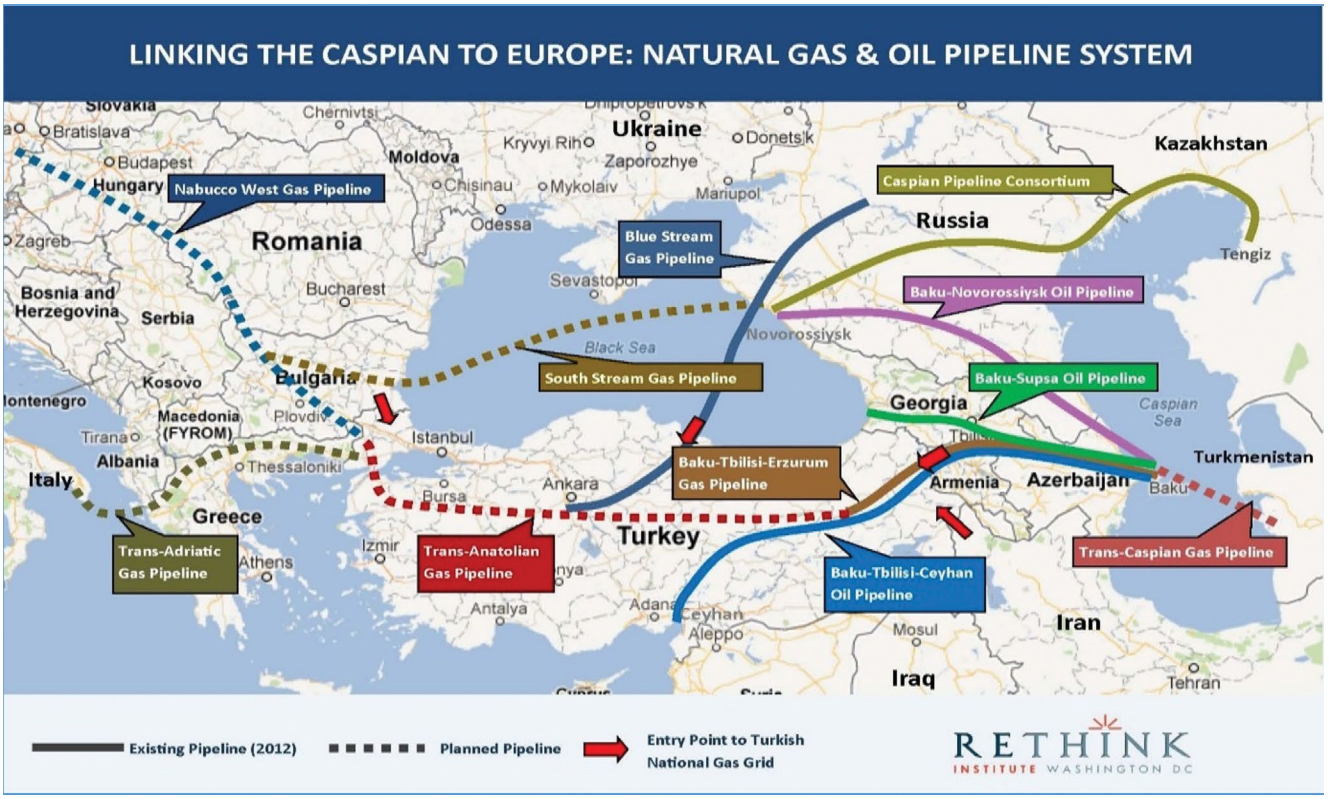

المصدر: http://www.aztv.az/en/news/3447/how-does-azerbaijan-change-the-energy-map-of-the-world-markcommentmark

بين التصعيد والتهدئة

- تبقى منطقة "ناجورنو كاراباخ" مجالًا للتنافس والاستقطاب الدولي والإقليمي، وتظل احتمالات التصعيد والتهدئة مرهونة بمواقف تلك الأطراف والتفاعلات المصاحبة للأزمة. وعليه، يبقى احتمال مواصلة التصعيد واستمرار الاشتباكات قائمًا، خاصة في ظل فشل تثبيت عملية وقف إطلاق النار التي توصلت إليها روسيا (10 أكتوبر 2020)؛ إذ سرعان ما عاد الطرفان للاشتباك والحشد والتعبئة على خطوط التماس، كما تجددت دورة الصراع في الإقليم مرة أخرى مع التوسع في استخدام الأسلحة والمعدات الثقيلة من قبل الطرفين.
- تبقى فرص التهدئة قائمة رغم فشل الوساطة الروسية في وقف إطلاق النار، فقد يساهم تفاقم الأوضاع الإنسانية وتكلفة استمرار الحرب وحالة الفوضى التي يمكن أن تنشأ عن استمرار القتال في تحريك عدد من الدول والمنظمات للمطالبة بالتهدئة. وعليه، يمكن أن تنجح الجهود الدولية، سواء من قبل الأمم المتحدة، أو عبر الوساطة التي تقودها مجموعة "مينسك" المعنية ببحث جهود الحل السلمي للصراع، ناهيك عن الاتصالات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا باعتبارهما أبرز القوى الخارجية الفاعلة في الصراع لتخفيض حدة الصراع وتهدئته.
- مع ذلك، فحتى إذا نجحت الأطراف الدولية والإقليمية في وقف إطلاق النار في الوقت الراهن؛ إلا أن حلحلة أزمة ناجورنو كاراباخ وإنهاءها تظل بعيدة المنال، خاصة أن الأطراف الثلاثة (تركيا وإيران وروسيا) لديهم قناعات ترتبط بالتاريخ والهوية تجاه هذا الصراع، ومن المستبعد أن يتخلى أي منهم عن ثوابته تجاه الأزمة بسهولة.

ناجورنو كاراباخ.. محطات وأرقام

أولاً: محطات تاريخية	
1988	أصدر المجلس التشريعي في كاراباخ قراراً بالانضمام إلى أرمينيا
1992	اندلاع حرب واسعة بين أرمينيا وأذربيجان على الاقليم
1993	احتلت القوات الأرمينية ما يقرب من 20 في المائة من الأراضي الأذربيجانية المحيطة بـ" ناجورنو كاراباخ"
1994	نجاح الوساطة الروسية للتوصل لوقف اطلاق النار بين الطرفين

ثانياً: أرقام وحقائق	
جغرافيا الاقليم	جزء من أراضي أذربيجان إلا أن 95% من سكانه من الأرمن.
معدل الاشتباك بين الطرفين	نحو 300 حادث منذ عام 2015 (وفقًا لمجموعة الأزمات الدولية)
عدد الضحايا	أسفر الصراع عن مقتل نحو 30 ألف من الجانبين
معدلات النزوح واللجوء	تسبب الصراع في نزوح نحو 700 ألف نازح من أذربيجان، مقابل 235 ألف من أرمينيا

قضايا السياسات العامة

- تطوير الجمارك وزيادة القدرة التنافسية المصرية
- انتخابات مجلس النواب.. ظواهر سياسية جديدة

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (13) - 1 نوفمبر 2020

تطوير الجمارك وزيادة القدرة التنافسية المصرية

تبذل الحكومة المصرية جهودًا مكثّفة لإصلاح منظومة الجمارك عبر تحويلها من وسيلة لجباية الرسوم، إلى مكون رئيسي لزيادة التنافسية وحفز الاستثمار والتنمية. في هذا الإطار، جاء اجتماع الرئيس "عبدالفتاح السيسي" مع رئيس الوزراء "د. مصطفى مدبولي"، ووزير المالية "د. محمد معيط"، يوم 6 أكتوبر 2020، لحل المشكلات أمام تدشين منظومة الجمارك الجديدة، وتجهيز الموانئ بالمعامل والأجهزة الكشفية وغيرها، حتى تكون جاهزة لاستقبال تلك المنظومة قبل حلول عام 2022.

* مصطفى عبداللاه
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دوافع التطوير

- تعرضت منظومة الجمارك في مصر خلال العقود الماضية لتزايد العوائق البيروقراطية المحيطة بها، مثل: البُطء في إنجاز الإجراءات الجمركية، وتعقيد إجراءات فحص الرسائل سواء الواردة أو الصادرة، بالإضافة إلى انعدام الشفافية في الإعلان عن أسعار وقواعد التقييم الجمركي. وكان لذلك انعكاسات سلبية على ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للأداء اللوجستي Logistics Performance Index، والذي انخفض فيه ترتيب مصر من المرتبة 57 إلى 67 بين عامي 2012 و2018.
- أسهمت مشكلات منظومة الجمارك في إبطاء تحسن موقع مصر على مؤشر Doing business، الذي وصلت مصر فيه إلى الترتيب 114، وذلك على الرغم من الجهد المبذول في تطوير الموانئ المصرية، والسكك الحديدية، والطرق المصرية، إذ استطاعت الدولة المصرية خلال خمس سنوات فقط تطوير 12 ميناء تجاريًّا بحريًّا، بالإضافة إلى 10 مطارات جوية، وأربعة موانئ برية، كما طورت شبكة نقل البضائع بالسكك الحديدية، ضمن إنجازات كثيرة أخرى.

تغير ترتيب مصر وفق مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية

	الترتيب الدولي العام لمصر	البنية التحتية	الجمارك	الشحن الدولي	تنافسية العمل اللوجيستي	تتبع الشحنات
2018	67	58	77	73	54	89
2016	49	50	65	45	50	54
2014	62	60	57	77	58	43
2012	57	45	69	51	43	66
2010	92	106	122	110	63	101

المصدر: Years 2010, 2012, 2014, 2016, 2018 - world bank - Logistics performance index

الجمارك واستراتيجية 2030

- في فبراير 2016، أطلقت الدولة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة 2030، التي تناولت مشكلة المنظومة الجمركية باعتبارها أحد المؤثرات على ملف التجارة الخارجية، لذا وضعت الاستراتيجية مجموعة من السياسات القطاعية الخاصة بعملية تطوير منظومة الجمارك، ومن أبرزها:

- تخفيض المصاريف الجمركية التي يتم إضافتها على تكاليف الشحن البحري أو البري "النولون"، فضلًا عن تقليص التكلفة الزمنية لعملية التخليص الجمركي إلى أدنى فترة ممكنة، وتحسين أنظمة السماح المؤقت والرد الضريبي، والربط الإلكتروني بين كافة الجهات المعنية بعمليات الاستيراد والتصدير.

- **ميكنة الإجراءات الجمركية،** وتقليل فرص التعامل المباشر بين موظفي الجمارك وأصحاب البضائع، مع الاعتماد على نظام إدارة المخاطر الجمركية لتسهيل عبء العمل عن كاهل موظفي الجمارك، وبما لا يقلل من سيطرة وكفاءة الإدارات الجمركية في أداء أعمالها.

- **تأهيل موظفي الجمارك،** ورفع قدراتهم على تصنيف وتكويد السلع المتداولة، والتوسع في تدشين المعامل الحكومية المعتمدة داخل الموانئ التجارية، مما يُسهّل على إدارات الجمارك في كل ميناء فحص المنتجات والتصريح بحركتها.

- **التوسع في تشييد المناطق اللوجستية الخادمة لعمليات الجمارك،** كالساحات المبردة والمخازن المؤقتة، وتيسير الإجراءات الجمركية وفقًا لأفضل الممارسات والاتفاقيات المتعلقة بتسهيل حركة التجارة.

محاور التطوير

- **شرعت الحكومة المصرية في تطبيق سياسات التطوير الجمركي التي ذكرتها استراتيجية 2030 عبر ثلاثة محاور استراتيجية:**

- **المحور الأول:** إصدار قانون جديد للجمارك، بحيث يسهم في تشجيع الحركة الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي، بالإضافة إلى تحسين موقع مصر على عددٍ من مؤشرات قياس الأداء الدولية، من خلال: حوكمة الإجراءات الرقابية على أداء الجمارك، واستخدام النظم الحديثة في التخليص الجمركي كنظامي المراجعة اللاحقة والتخليص المسبق، وتطوير الرقابة الجمركية من خلال استحداث نظامي إدارة المخاطر والمعلومات المسبقة، وتحديد الجداول والفئات الثابتة للتعريفات الجمركية، وتوضيح الكيانات والأفراد المستحقين للإعفاءات الجمركية وطبيعة الإعفاءات المسموحة لهم، وتحديد علاقة مصلحة الجمارك بالمناطق الحرة والمناطق ذات الطبيعة الخاصة، وتحديد ضوابط نقل وتداول البضائع التي لم تنتهِ إجراءاتها الجمركية، وتوضيح أشكال المخالفات الجمركية وقضايا التهريب، مما يحد من محاولات التحايل على القانون.

- **المحور الثاني:** تفعيل منظومة الشباك الواحد، والتي بدأ العمل بها تجريبيًّا داخل ميناءي الإسكندرية البحري والقاهرة الجوي منذ 2018، ويتوقع أن تساعد تلك المنظومة فيما يلي: اختصار الوقت المستنفد في تخليص الإجراءات الجمركية بنسبة 80%، وتوفير الجهد المبذول للتنقل بين المكاتب الحكومية المختلفة داخل نطاق النقطة الجمركية أو خارجها من أجل إنهاء

الإجراءات، وتخفيض تكاليف تداول البضائع سواء من مصاريف "الأرضية" أو غرامات التأخير بسبب تعطل الإجراءات، ومنع الاختلاط المباشر بين موظفي الفحص وأصحاب البضائع بما يحقق النزاهة في أداء الأعمال، وتحسين ترتيب الدولة المصرية في مؤشر تنافسية وجودة الخدمات اللوجستية.

- **المحور الثالث:** حوكمة المنافذ وتطوير البنية التكنولوجية، حيث من المنتظر أن يُسهم هذان الملفان في رفع الترتيب المصري على مستوى ثلاثة من مكونات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، هي: البنية التحتية اللوجستية Logistic infrastructure index، والشحن الدولي International shipments index، وتتبع الشحنات Tracking and tracing index، وسيتم ذلك من خلال تدعيم المنافذ الجمركية بأنظمة التفتيش والكشف بالأشعة X-ray inspection systems، وتدشين أنظمة للتتبع الإلكتروني والتأمين الذكي على الشحنات العابرة داخل الدولة بنظام الترانزيت ورقمنة السجلات المتعلقة بحركة البضائع الواردة والصادرة، وميكنة الإجراءات الجمركية، وربط النقاط الجمركية في عموم البلاد عن طريق نظام إلكتروني واحد.

إجراءات إضافية مقترحة

يُمكن للحكومة المصرية أن تتخذ عددًا من الإجراءات الإضافية في سبيل تعظيم الاستفادة من منظومة الجمارك الجديدة، ومن أمثلة تلك الإجراءات:

- عقد الاتفاقات مع الدول والأطراف الخارجية من أجل تبادل المعلومات حول حركة البضائع المتداولة دوليًّا.
- عقد الشراكات التدريبية مع المؤسسات الدولة والمحلية لزيادة مهارات وخبرات العنصر البشري العامل في إطار المنظومة الجمركية.
- الترويج الإعلامي على المستويين المحلي والدولي من أجل إبراز حجم التطويرات الجارية بمنظومة الجمارك، وهو ما سيكون عاملًا مشجعًا للمستثمرين الأجانب على دخول السوق المصرية.
- وضع أهداف تنافسية محددة بأُطر زمنية من أجل ضمان تطوير أعمال المنظومة الجمركية، ومن ذلك تعيين أهداف محددة لترقية الترتيب الدولي لمصر في المؤشرات الدولية ذات الصلة بعدد معين من الدرجات كل عام.

انتخابات مجلس النواب.. ظواهر سياسية جديدة

كشفت انتخابات مجلس النواب 2020 عن اتجاهات وظواهر انتخابية وسياسية جديدة قد تؤثر -في مجملها- على المزاج العام للناخبين وتوجهاتهم. يرتبط بعض هذه الظواهر بجائحة كورونا، وخوف المواطنين من التجمعات، وتجنب المرشحين الانتقادات التي قد تطالهم بعدم مراعاتهم لصحة المواطنين، أما بعضها الآخر فله صلة بتطورات حادثة في مجال الأحزاب السياسية وتشكيل النخب السياسية.

* محمود إبراهيم
باحث متخصص في شئون الاحزاب والسياسات العامة

طلب التبرعات من الناخبين

- لجأ بعض المرشحين في الانتخابات إلى طلب التبرع من الناخبين للإنفاق على حملاتهم الانتخابية، خصوصًا في المناطق الحضرية للطبقة الوسطى (مثل: مصر الجديدة، والقاهرة الجديدة)، إذ أعلنوا على صفحاتهم بالفيسبوك من خلال أصدقائهم أنهم يملكون أفكارًا لخدمة الناخبين، لكنهم يحتاجون للمال. ووظف بعض المرشحين طلب التبرعات بشكل سياسي لتعزيز موقفهم في مواجهة مرشحين من رجال الأعمال الأثرياء، الذين ينفقون الكثير من المال.
- يحاول المرشحون الذين طلبوا التبرعات تقديم أنفسهم بطريقة إيجابية لناخبي الطبقة الوسطى، الذين يرفضون الرشاوى والعطايا الانتخابية، وقد تحتاج هذه الظاهرة إلى نوع من التقنين في المستقبل، كما تحتاج إلى دور للدولة في دعم توجه ثقافة التبرع للمرشحين في الانتخابات.

شركات دعاية وخبرات احترافية

- يتجه المرشحون في الانتخابات المصرية بدرجات متزايدة للاستعانة بشركات لديها خبرات احترافية في مجالات الدعاية والحملات الانتخابية. إذ استعانت بعض

الحملات بمديرين محترفين للحملات الانتخابية لا تربطهم علاقات مباشرة سابقة بالمرشحين. فبعض المرشحين ليست لديهم خبرات انتخابية في إدارة الحملات، وهم لا ينتمون لأحزاب، أو أن أحزابهم ليست لديها الخبرات اللازمة لإدارة حملاتهم الانتخابية. وقد تصاعدت هذه الظاهرة في ظل غياب الهياكل التنظيمية القاعدية لأغلب الأحزاب، وضعفها، وشيوع الصراعات في صفوفها.

- لجأت بعض الشركات التي تقدم الخدمات الصحفية والعلاقات العامة للاستعانة بمن لهم خبرات انتخابية اكتسبوها من خلال النشاط الانتخابي في الفترة السابقة على عام 2011، وذلك لتدعيم دور هذه الشركات، بحيث لا يظل عملًا إعلاميًّا فقط، وإنما عمل انتخابي أيضًا. وزاد دور منظمي الحملات الانتخابية وشركات الدعاية على حساب سماسرة الأصوات التقليديين، في ظل وصم المرشح الذي يشتري الأصوات بوصم سلبي، وسرعة انتشار الأخبار السلبية المتعلقة بالاستعانة بسماسرة الانتخابات عبر الإنترنت.

استخدام مكثّف لوسائل التواصل

- ساهمت جائحة كورونا في زيادة الخوف من المؤتمرات الانتخابية، كما أنها أقل كلفة مقارنة بالمؤتمرات، وتصل إلى عدد كبير عبر الإعلانات المدفوعة، والتي يستطيع المرشح من خلالها نشر إعلانات تستهدف قطاعات محددة من دائرته، بتكلفة منخفضة، ويتم تقديم هذه الخدمات عن طريق شركات تتولى أيضًا تقديم تقارير يومية عن نبض الناس، والتعليقات السلبية والإيجابية، وحجم التفاعل مع دعاية المرشح. لذلك، أصبح الصراع والتنافس بين أساليب الدعاية التكنولوجية والتقليدية على أشده. ففيما يركز بعض المرشحين على اعتبار أنفسهم مرشحي الواقع في مواجهة مرشحي السوشيال ميديا، يطور منافسوهم شعارات وأساليب تؤكد أنهم مع الناس.

- ارتبط التنافس على وسائل التواصل الاجتماعي بحاجة المرشحين إلى نشر فيديوهات قصيرة تحمل رسائلهم لعقول الناخبين، ومعها انتشرت حرفة إنتاج المحتوى للانتخابات، والتي تبدأ في بعض المناطق الريفية من ألف جنيه وأحيانًا أقل، وصولًا إلى عشرة آلاف جنيه، كمتوسط في المناطق الحضرية. واستغل المرشحون هذه الفيديوهات في الحديث إلى ناخبيهم برسائل تعبر عنهم وعن أفكارهم. كما انتشرت أيضًا ظاهرة إنتاج أغاني الدعاية للمرشحين، وفي الأغلب تظهر في صورة موسيقى مهرجانات أو أغنيات شعبية، واستعان كثير من المرشحين بهم خصوصًا إن كانوا من المشاهير.

الانتقال بين الأحزاب السياسية

- ما يزال المستقلون هم الأغلبية بنسبة 78% من المرشحين في انتخابات مجلس النواب، وما زالت -كذلك- الأحزاب في مصر تسعى لبلورة مواقفها واتجاهاتها بعد التغير الذي حدث في مصر في السنوات الأخيرة، وطبيعة التفاعلات السياسية داخل النظام، واختفاء وغياب تيارات الإسلام السياسي. وجعلت هذه الظواهر المرشحين يترددون في الترشح عن الأحزاب، أو دفعتهم للبحث عن الأحزاب التي تضيف إلى فرصهم في النجاح، حتى لو كانت بعيدة نسبيًّا عن قناعاتهم السياسية.

- في هذا السياق، نجح الحزب الديمقراطي الاجتماعي، على سبيل المثال، في ضم عدد من النواب السابقين والمرشحين ذوي الفرص الأعلى في النجاح ليعزز كتلته في البرلمان، فيما نجح حزب "حماة الوطن" في جذب عدد أكبر من المرشحين بسبب سمعته كحزب يدعم مرشحيه. وتعكس هذه الانتقالات سيولة في العملية السياسية، قد تحتاج إلى احتواء وتوجيه من الدولة ومؤسساتها، فوظيفة المؤسسات السياسية هي احتواء المصالح المختلفة والمتعارضة في تفاعل أكثر انتظامًا، وهي مهمة تحتاج إلى نقاش كبير حتى تتبلور.

مرشحو العائلات وأزمة الأحزاب

- برز مرشحون ينتمون إلى عائلات أو أسماء لمعت في الحياة السياسية والنيابية في مراحل سابقة أو من أبناء الشخصيات العامة. ففي غياب مدارس الكوادر السياسية داخل الأحزاب، تبقى الأسرة هي المدرسة الأولى للثقافة وللممارسة السياسية، خصوصًا إذا كان الأب ممارسًا للسياسة. ينعكس ذلك في وجود عدد كبير من المرشحين هم إما أبناء لنواب سابقين أو حتى حاليين، أو أبناء لأشخاص كان لهم تأثير في الحياة السياسية، سواء على المستوى المحلي في دوائرهم ومناطقهم أو على المستوى القومي.

- عكست هذه الظاهرة أزمة الأحزاب في تربية الكوادر السياسية، فلجأت إلى الاستعانة بأمثال هؤلاء حتى وإن كانوا أقل خبرة من بعض المرشحين الآخرين؛ إلا أنهم يستندون إلى رصيد وسمعة العائلة. على الجانب الآخر، يحاول بعض هؤلاء المرشحين تقديم أنفسهم بشكل منفصل عن آبائهم وعائلاتهم، وأنهم ليسوا صورة للأصل، بل امتدادًا لهذا الأصل. وبينما تُقدم هذه الممارسة للناخب وجوهًا يعرف شيئًا عنها أو عن عائلاتها، بما يربطه بالعملية السياسية؛ فإنها أيضًا قد تولد لديه شعورًا -غير حقيقي في الأغلب- بجمود الحياة السياسية.

- **قصارى القول،** إن الأحزاب السياسية ما تزال تقف على هامش الحياة السياسية والانتخابات النيابية، فيما تحتل تكنولوجيا الاتصالات والتواصل مساحات تتزايد بسرعة جدًّا. هذا هو ملخص لبعض أهم الظواهر الجديدة على الانتخابات النيابية في 2020.

مرشحو الأحزاب في الانتخابات النيابية

الحزب	عدد المرشحين	عدد المحافظات
مستقبل وطن	280	27
حماة الوطن	121	24
الوفد الجديد	67	23
الشعب الجمهوري	58	22
الحرية	49	20
المؤتمر	46	20
المحافظون	26	16
مصر القومي	23	12
الحركة الوطنية المصرية	20	9
المصريون	17	9
المصري الديمقراطي الاجتماعي	17	9
النور	15	7
المصريون الأحرار	14	6
الجيل الديمقراطي	12	8
التجمع الوطني التقدمي	11	8
عدد 21 حزبًا لكل منها عشرة مرشحين أو أقل	91	
إجمالي مرشحي الأحزاب	867	

قضايا نوعية

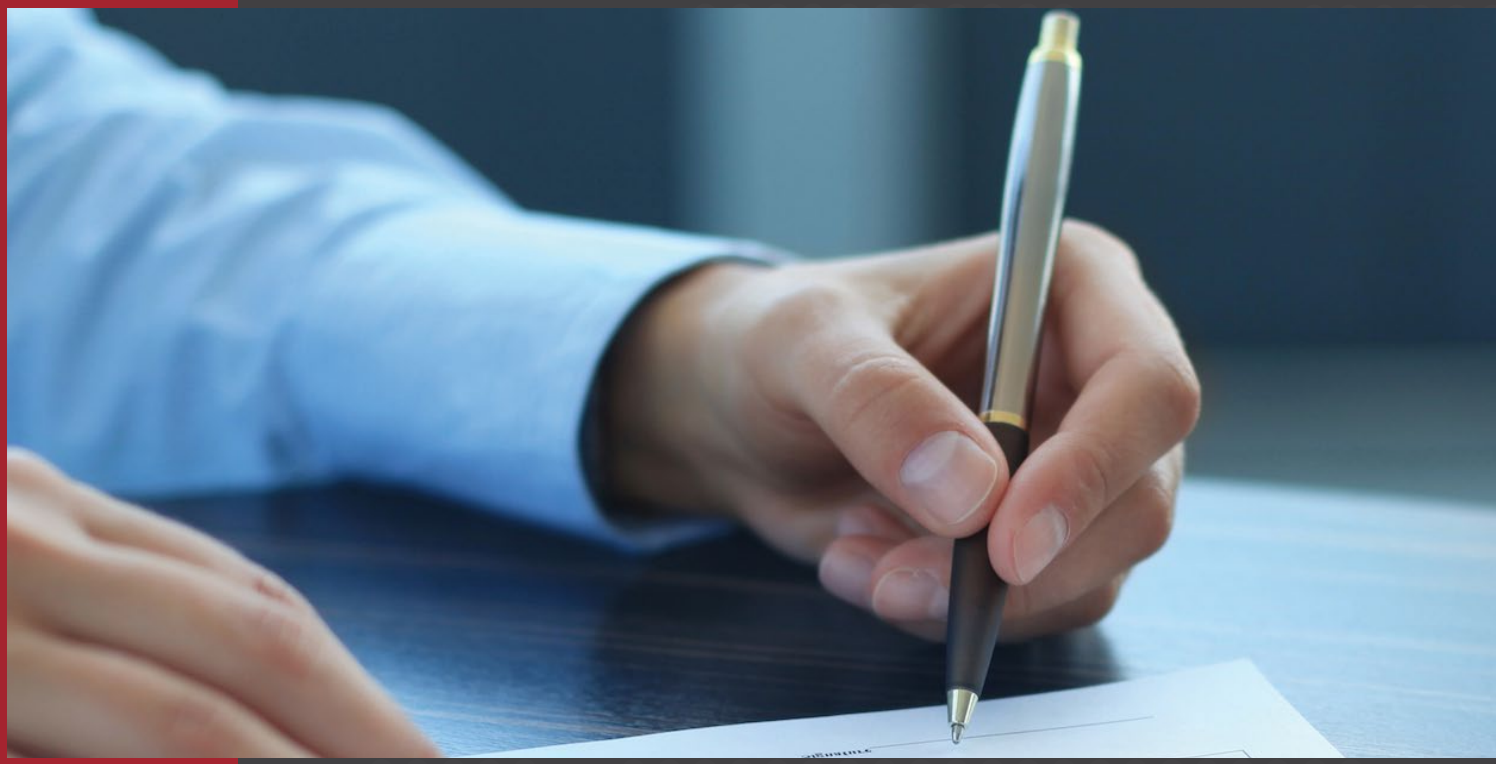

- حدود مراعاة السياسات الضريبية للعدالة الاجتماعية
- مشروع تأهيل قنوات الريّ والحد من العجز المائي

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (13) - 1 نوفمبر 2020

حدود مراعاة السياسات الضريبية للعدالة الاجتماعية

ثمة علاقة وثيقة بين السياسات الضريبية وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ إذ إن زيادة حصيلة الموارد التي توفّرها الأولى تُسهم في تمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وتقليص عدم المساواة، والعكس صحيح. وحول هذه العلاقة في مصر، نظّم المجلس القومي لحقوق الإنسان خلال شهر أكتوبر 2020 ندوة حفلت بنقاشات متعددة حول: كيف يمكن تحويل الضرائب إلى أداة للعدالة والتنمية؟

***د. نهى بكر**
عضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حصيلة الضرائب المصرية

- **تنقسم الضرائب إلى نوعين:** إما مباشرة تجمعها الحكومة من دخول وثروات الأفراد والشركات والهيئات حسب القدرة على الدفع، وإما غير مباشرة تجمعها الدولة على السلع والخدمات، ويدفعها في نهاية المطاف المستهلك النهائي. وتصل أرقام حجم الحصيلة المصرية من الضرائب إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتراوح المعدلات العالمية بين 18% و22%، وتستهدف السياسة الضريبية المصرية الوصول إلى نسبة 16.5% من الناتج المحلي في السنوات الخمس المقبلة.
- تتركز أهداف السياسة الضريبية في مصر في تحقيق أكبر قدر من الحصيلة المالية، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار، ومراعاة الجانب الاجتماعي، وتخفيف العبء عن الفئات الأولى بالرعاية. أما عن العدالة الاجتماعية، فركيزتها الأساسية هي تقليص الفوارق بين الطبقات،

وتخفيف الأعباء عن فئات المجتمع التي تعاني اقتصاديًّا، وصحيًّا، واجتماعيًّا.

- أن آليات نجاح ملف العدالة الاجتماعية يتمحور حول السياسات الاقتصادية الرشيدة التي تحتاج إلى تمويل يأتي جزئيًّا من حصيلة الضرائب، وتحقيق الحياد الضريبي، وذلك عن طريق استخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل بين المواطنين، وبذلك تتحقق العدالة في توزيع الأعباء العامة على كافة المواطنين، أما النظام الضريبي غير العادل فيزيد من حدة وتفاقم ظاهرة عدم المساواة.

مبدأ الضرائب التصاعدية

- تستلزم العدالة الاجتماعية فلسفة سياسة ضريبية عادلة، تكون فيها الضرائب تصاعدية، وقد تمت إجراءات في مصر لمراعاة هذا البعد، حيث إن دستور 2014 استحدث في المادة 38 نصًّا بالالتزام بالضرائب التصاعدية عند فرض الضريبة على الأشخاص العاديين، وقد ترجم ذلك على الضرائب المباشرة في القانون رقم 26 لسنة 2020، حيث تم رفع الإعفاء الضريبي السنوي من 8 إلى 15 ألف جنيه مصري، بينما رفع حد الإعفاء الشخصي من 7 إلى 9 الآف جنيه مصري ليصبح من يحصل على 24 ألف جنيه معفيًّا ضريبيًّا، بالإضافة إلى تقرير شريحة مخفضة على الوعاء الضريبي حتى 30 ألف جنيه بقيمة 2,5%.
- يستوجب هذا الحد في الإعفاء الضريبي مراجعته بصورة دورية وتعديله، لا سيما وأن قاعدة العدالة تتطلب فرض ضريبة تلاءم مستوى دخل الفرد، وهي قاعدة قابلة للتغيير والتعديل مراعاة للتضخم، ومنعًا لتهرب صغار الممولين تحت ضغط العوز، وإضافة للنظر في الحالة الاجتماعية، خاصة في حالة إعالة أبناء، ومراعاة اختلاف الحالة الاجتماعية للممولين عند تحديد حد الإعفاء.
- ثمة صعوبات بالنسبة لتطبيق مبدأ الضرائب التصاعدية في حالة الضرائب غير المباشرة، لا سيما وأنها تجمع ضريبة على الاستهلاك بشكل متساوٍ من الجميع، بغض النظر عن قدرتهم على الدفع، وبالتالي فهي عكس الضرائب التصاعدية التي تقوم على رفع سعر الضريبة كلما ارتفع الدخل توخيًا للعدالة. ومن ثمّ فإن الشرائح الأقل دخلًا تدفع الضرائب غير المباشرة بشكل متساوٍ عند الاستهلاك مع نظرائهم ذوي الدخول الأعلى.
- تحاول الحكومة المصرية معالجة هذا القصور في مسألة تأثير الضرائب غير المباشرة على الشرائح الأقل دخلًا بإعفاء بعض السلع الأساسية من ضرائب المبيعات والقيمة المضافة، وفي الوقت ذاته استهداف بعض السلع الترفيهية بأسعار ضريبية أعلى مراعاة للعدالة الاجتماعية.
- تستلزم العدالة الاجتماعية المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وهو ما تم مراعاته في قانون الضرائب المصري في إطار عدم التمييز في منح الإعفاء الشخصي، لا سيّما وأنهما يتحملان أعباء الأسرة.
- ثمّة أهمية لتطبيق الواجبات الضريبية على الجميع، إذ إن هناك تفاوتًا كبيرًا بين تحمّل أصحاب المرتبات الثابتة ضرائبَ حقيقية مخصومة من المنبع، وأصحاب المهن الحرة والأنشطة غير الرسمية الأقل التزاما بدفع الضرائب إما عن

جهل بالمنظومة، أو تقاعس، أو عدم نجاح في التعامل مع الروتين والبيروقراطية؛ وهو ما يتطلب العمل سريعًا على تشجيع وتوسيع دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المسار الرسمي، حتى يتسنى حصرها ومحاسبتها ضريبيًّا، مما يحقق العدالة بين المكلفين في المجتمع الضريبي.

رفع الكفاءة الضريبية

- تستوجب العدالة الاجتماعية سد جميع الفجوات على المتقاعسين في السداد الضريبي، وعدم خلط الأوراق بين المتقاعس والمتعثر، فالسياسة الرشيدة تساعد الممول المتعثر للخروج من أزمته، وللعودة إلى نشاطه الذي سيُعيد قدرته على دفع الضرائب وزيادة حصيلتها، أما إسقاط المتأخرات عن المتقاعسين فهو يُعد مكافأة قد تضر الحصيلة الضريبية وقدرتها على تمويل العدالة الاجتماعية، ناهيك عن الإضرار بأسس المواطنة التي ترتكز على الحقوق والواجبات.

- أن ثمة أهمية لعدم الخلط بين المتقاعسين، وغير المدركين لما لهم وما عليهم في النظام الضريبي وكيفية التعامل معه، وذلك من خلال رفع الوعي في وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، وعمل الأنشطة الطلابية المرتبطة بالعملية الضرائبية مثل المحاكاة، وغيرها من أساليب التعليم والتدريب غير التقليدية.

- أنّ أحد ملامح تحقيق العدالة الاجتماعية هو تسهيل السداد الضريبي على الممولين عبر التخلص من البيروقراطية، والتعنت، والروتين، والتقديرات الجزافية، علمًا أنه تم مؤخرًا -بالفعل- سنّ تشريعات للتيسير وتبسيط الإجراءات، مثل: قانون الإجراءات الضريبية، وقانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وإن كان هناك انتظار لتقييم الأثر التنفيذي لهذه القوانين.

- أن تحسين كفاءة الحصيلة الضريبية يستلزم إعداد الكوادر المؤهلة للعمل الضريبي، وتوفير بيئة عمل جيدة، ومميكنة، وتدريب العاملين في الضرائب، ورفع قدراتهم في التعامل مع الممول الذي يستخدم وسائل التهرب أو التجنب الضريبي، علمًا أن عدد العاملين في الضرائب يصل عددهم إلى 42 ألف موظف، وهو عدد أكبر من المعدل العالمي.

- يظل أخيرًا أن الأنظمة الضريبية تمثل الأداة الفعالة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فضمان وجود أنظمة ضريبية عادلة يوفر فرصًا لتعزيز التماسك الاجتماعي، ويقلل عدم المساواة، ويدعم التدفقات الاستثمارية والنمو الاقتصادي. ومع هذا، يعترض الحديث عن العدالة الاجتماعية معضلة التهرب الضريبي التي تُسهم في تكريس الفوارق الاجتماعية، وتقليص فرص توفير التمويل لموازنة الدولة للخدمات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية لغير القادرين، ولكن من المهم إدراك أن أساس السياسة الضريبية هو تحقيق العدالة الاجتماعية وليس الجباية.

مشروع تأهيل قنوات الريّ والحد من العجز المائي

بموازاة المساعي المصرية للحفاظ على الحقوق المائية في نهر النيل؛ اتجهت الحكومة المصرية إلى إطلاق مشروع قومي لإعادة تأهيل وتبطين الترع والمجاري المائية في كافة محافظات الجمهورية، وذلك لإيقاف هدر المياه، وبالتالي مواجهة أزمة العجز المائي التي باتت هاجسًا متصاعدًا مع الزيادة السكانية.

* د. عمر الحسيني
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سياقات محفزة

- تم تصنيف مصر كإحدى الدول التي تعاني فقرًا مائيًّا، فكمية المياه المتاحة للمصريين غير كافية لتلبية كافة أنشطتهم المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها لضمان استمرار التنمية، وتزداد هذه الأزمة في ظل عوامل منها: تضاعف عدد سكان البلاد خلال العقود الستة الماضية خمس مرات، وتزايد التهديدات المحتملة لإنقاص حصة مصر من نهر النيل بسبب النزاع مع بعض دول حوض النيل. ويعد نهر النيل المصدر الأكبر للمياه بمصر، بما يصل إلى 55.5 مليار متر مكعب سنويًّا من أصل 76.4 مليار متر مكعب إجمالي الموارد المتاحة من أمطار ومياه سطحية وجوفية وموارد أخرى غير تقليدية.
- دخلت الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة في سباق محموم بهدف تغطية هذا العجز المائي، حيث قررت العمل على مسارين متوازيين؛ **الأول**: يبحث في طرق الحفاظ على مواردها المائية وحقوقها التاريخية، عبر المفاوضات المستمرة للتوصل إلى اتفاق عادل حول سد النهضة الإثيوبي المهدِّد لحصص مياه دولتي المصب مصر والسودان.

- **أما المسار الثاني** فيتعلق ببحث الطرق المختلفة لزيادة كمية الموارد المائية، وتعديد أنواعها، وتقليل المُهدَر من الاستهلاك.

- زادت الدولة المصرية -بالفعل- من استثماراتها في قطاعات الري والمياه، حيث أعطت الأولوية لمشروعات عديدة متباينة في مجالات، مثل: تحلية مياه البحر، وإعادة تدوير مياه الصرف بمحطات المعالجة الثلاثية، وتجميع مياه السيول والأمطار من المخرات في خزانات، وغيرها من المشروعات العملاقة المكلفة.

طبيعة المشروع وأهدافه

- يُعتبر إعادة تأهيل وتبطين ترع الري أحدث المشروعات المصرية لمواجهة أزمة العجز المائي، حيث يستهدف الحفاظ على كميات المياه التي يتم هدرها بعد تسربها للتربة الطينية والذي يتراوح ما بين 5 و10 ملم من عمق المياه كل ساعة. لذا، من المتوقع توفير حوالي 5 مليارات متر مكعب من المياه التي كانت تُهدر بطول مجاري الشبكة المائية في كافة أنحاء الجمهورية.

- تُسهم صيانة الترع وقنوات الري -في إطار هذا المشروع- في تناقص كمية البخر للمياه، وتقليل نسب الشوائب التي تصل إلى نهاية الترع وتقلص من كفاءتها ومقدار التصرفات الممكن استعمالها مباشرة دون معالجة، إضافة إلى أن المشروع سيضمن وصول المياه بصورة أسرع دون أعطال للأراضي الزراعية، مع القدرة على تحقيق العدالة في توزيع المياه وزيادة الإنتاجية لتلك الأراضي، كما سيقلل تكاليف الصيانة السنوية للمجاري المائية بأنواعها.

- برغم وجود مشروع تبطين الترع في استراتيجيات وزارة الري ووزارة الزراعة وأجندات الحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه تعرض للتأخير في تنفيذه، لاحتياجه إلى تمويل ضخم لمدة زمنية طويلة، علمًا بأن العمليات المطلوبة لإنهاء المشروع تتطلب ألا تكون هناك أي فترات توقف بين خطواتها، حتى لا تؤثر على الكفاءة النهائية للمشروع ككل.

- تصل تكلفة المخطط النهائي لبرنامج تأهيل وتطوير الترع الرئيسية على مستوى الجمهورية إلى 18 مليار جنيه، ويشمل المخطط الذي تم إطلاقه أخيرًا في عام 2020 تبطين وصيانة 7500 كم من الترع والقنوات، مع العلم بأنه كان يجري في الظروف العادية تبطين 50 كم من الترع سنويًّا؛ إلا أن الحاجة الملحّة للمياه أدت إلى تعديل الخطة القومية في البداية لتبطين حوالي 2000 كم من الترع كل سنة ولمدة عشرة أعوام. ثم تم التعديل مرة أخرى، ليتقرر الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال عامين فقط، وذلك

لتعويض زمن التأخير في إطلاقه، واعتباره مشروعًا قوميًّا ملحًّا نظرًا للاعتبارات المذكورة الخاصة بالأزمة المائية الحرجة التي تعاني منها البلاد.

- ينقسم المشروع إلى مرحلتين يتم تنفيذهما في 19 محافظة مصرية. تبلغ المرحلة الأولى حوالي 3500 كم، بينما الثانية 4000 كم. وستخدم المرحلة الأولى في بدايتها القرى الأكثر فقرًا المسجلة في مبادرة "حياة كريمة" التي أطلقتها الدولة المصرية. كما أنها من المتوقع أن توفر 9 آلاف فرصة عمل. وتم الاتفاق على أن تكون مصادر التمويل الموضوعة حاليًّا مكونة من 60% من الاعتمادات المحلية، و25% من قروض خارجية، و15% في شكل منح من مؤسسات التمويل الدولية المهتمة بقضايا المياه والإدارة المستدامة لها، وتقليل المهدر في استهلاكها.

معدلات الإنجاز

- تم البدء الفعلي في تنفيذ الجزء الأول من المرحلة الأولى لإعادة تأهيل وتبطين الترع أثناء الربع الثاني من عام 2020. ويشمل ذلك الجزء عمليات تأهيل وتبطين 40 ترعة رئيسية في شمال الصعيد وغرب الدلتا (الجيزة، أسوان، بني سويف، أسيوط، الإسماعيلية)، بتكلفة إجمالية 480 مليون جنيه، وحجم أطوال تصل إلى 190 كم، حيث تظهر الإحصائيات أن هذه المحافظات هي الأكثر هدرًا للمياه. ويتم تمويل تلك المرحلة كاملًا بتمويلات ذاتية من مخصصات وزارة الري. ومن المفترض أن ينتهي هذا الجزء في أوائل عام 2021.

- في سبتمبر 2020، بلغ إجمالي ما تم طرحه من مناقصات ودراسات لعمليات التنفيذ 3253 كم من أصل 7500 كم، حيث تم الانتهاء من تأهيل 183 كم منها، ويجري التنفيذ في 870 كم منها. كما تم البدء في إجراءات البت والترسية للأعمال لمسافة 2200 كم. وستشمل أعمال التبطين المستهدفة تنوعًا مختلفًا بين استخدام الدبش المغطى بطبقة خرسانة عادية والتبطين بالخرسانة المسلحة، وذلك بعد دراسة حالة كل ترعة أو قناة على حدة.

بوادر آمال أخرى

- رغم إعطاء أولوية ضخمة لمشروع تبطين وتأهيل الترع؛ إلا أنه يأتي ضمن خطة طموحة لزيادة حجم الاستفادة من موارد المياه بمصر لتلبية احتياجات التنمية المطلوبة. إذ تستهدف الخطة تحسين الوضع الزراعي بمصر، كونه المستخدم الأكبر للمياه بنسبة تتراوح ما بين 80 إلى 90%. وسيأتي ذلك عن طريق إعادة تقييم طرق الري في مساحات تعادل مليون فدان. كما ستزيد من قدرات إعادة تدوير مياه الصرف المهدرة ومعالجة كميات أكبر منها بما يقدر بنحو 2 مليار متر مكعب من مشروع مصرف بحر البقر فقط.

- تهدف الخطة أيضًا إلى تحسين مستوى خدمة الشبكات من أجل تقليل التسرب وترشيد المياه. ويأتي في النهاية مشروعات تحلية مياه البحر التي ستنتج ما يعادل 1.5 مليار متر مكعب في قطاع مياه الشرب حتى عام 2030، ثم 3 مليارات متر مكعب عام 2037.

بعض الترع المستهدفة من المشروع بمحافظة الجيزة

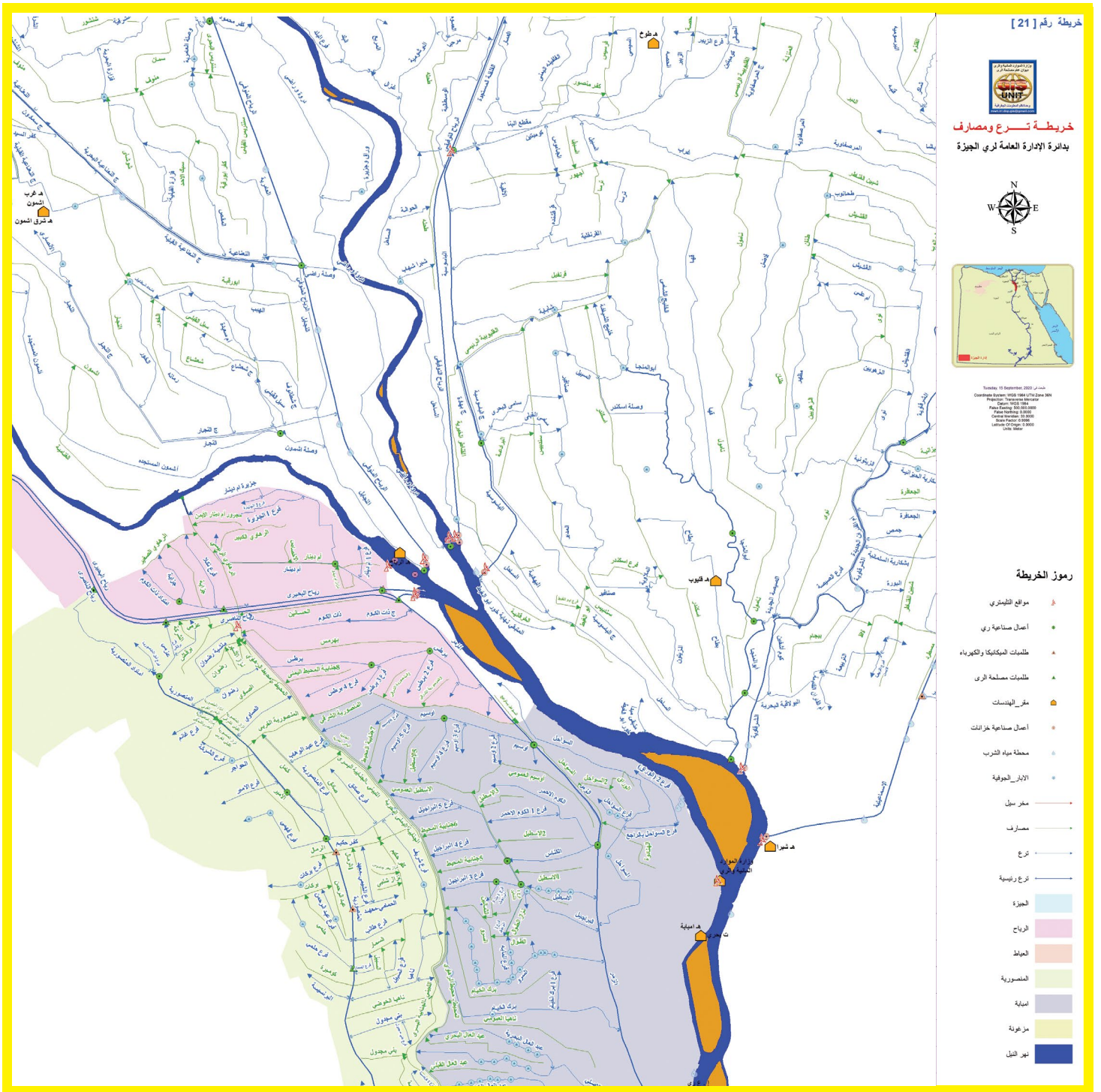

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية بديوان عام مصلحة الري

كيف يفكر العالم؟

- تطور صناعة الدفاع التركية.. تحديات هيكلية
- طفرة الكهرباء في مصر.. رؤية معهد أمريكي

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (13) - 1 نوفمبر 2020

تطور صناعة الدفاع التركية.. تحديات هيكلية

شهدت ساحات المعارك، بدءًا من سوريا مرورًا بليبيا وصولًا إلى أذربيجان، انتشارًا واسعًا للسلاح التركي، ما يثير تساؤلات عن طبيعة ومدى فعالية الصناعة العسكرية التركية. لذا، نشر "كارنيجي لدراسات السلام" مقالًا بعنوان "صناعة الدفاع التركية غير الواعدة"، في التاسع من أكتوبر 2020، للكاتب "فرحات غوريني" (الصحفي المستقل والمتخصص في القضية الكردية والسياسة التركية)، حيث جادل بأن صناعة الدفاع التركية تواجه تحديات قد تبطئ من تطورها على المدى الطويل برغم ازدهارها في الوقت الراهن.

* نوران عوضين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

صناعة الدفاع و"أردوغان"

- تُعد صناعة الدفاع التركية المتنامية حجر الزاوية في سياسة الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» الخارجية المستقلة والحازمة لسببين: أولهما، أن تلك الصناعة المتنامية توجه الانتباه بعيدًا عن أزمة العملة التركية والسياسة الخارجية المضطربة. وثانيهما، أن تلك الصناعة تُكسب تركيا قدرة أكبر على المناورة في سياستها الخارجية بالحد من الاعتماد على واردات السلاح وزيادة استقلاليتها.
- نتيجة الاهتمام بالتصنيع العسكري، انخفضت حصة تركيا من واردات الأسلحة بين عامي 2015 و2019 بنسبة 48% مقارنة بالسنوات الخمس السابقة. كما تراجعت الواردات التركية من الأسلحة من 70% إلى 30% من عتادها العسكري. في الوقت نفسه، نمت صناعة الأسلحة التركية من مليار دولار في عام 2002 إلى 11 مليار دولار في عام 2020، وقد قُدرت الصادرات التركية بنحو 3 مليارات دولار.

السنة	حجم الإنفاق العسكري التركي (بالمليون دولار)
2013	11868
2014	11955
2015	12302
2016	14423
2017	15480
2018	19649
2019	20796

المصدر: Military expenditure by country (2018) SIPRI

- تعد تركيا إحدى الدول التي تُصنّع الطائرات بدون طيار من إجمالي 22 دولة على مستوى العالم، ما يضيف بُعدًا آخر لقوتها العسكرية الإقليمية. وتشير التغطية الإعلامية الموالية للحكومة إلى رغبة "أردوغان" في توسيع وتطوير صناعة الأسلحة المحلية التي تحولت إلى مشروع شخصي مرتبط بطموحه السياسي. وعليه، تحولت صناعة الدفاع التركية إلى صناعة تصديرية في المقام الأول، ما مكّنها من احتلال المرتبة الرابعة عشرة بين أكبر مصدّري الأسلحة في العالم. ومع ذلك، مثلها مثل المشروعات التركية العملاقة الأخرى (مثل: قناة إسطنبول، وجسر السلطان سليم الأول، ومطار إسطنبول الجديد، ومسجد "تشاملیجا")، تؤكد صناعة الدفاع التركية مدى قوة الداخل التركي، وتكرس تلك الصورة في الخارج.
- منعت الولايات المتحدة إصدار رخصة تصدير محرك (CTS-800A) الذي يُصنَّع جزئيًّا في الولايات المتحدة إلى تركيا وسط توترات دبلوماسية متزايدة. وفي الوقت نفسه، تفتقر تركيا إلى القدرة التقنية الفعالة لتطوير محركات تشغيل تصاميمها العسكرية. ومع المنع الأمريكي، تخاطر تركيا بخسارة أكثر من مليار دولار من الصادرات المحتملة.
- أدى اعتماد تركيا على استيراد المحركات إلى تأخر الاتفاق على عقد ضخم لدبابة "ألتاي" (Altay) التي تُعد أغلى دبابة قتالية في العالم، بعد أن بلغ سعرها 13.75 مليون دولار. حيث وقّعت قطر عقدًا بقيمة مليار دولار لشراء ما يصل إلى مئة دبابة، وتلك الصفقة -إن تمت- قد تصبح واحدة من أكبر صفقات الأسلحة في مجال صناعة الدفاع منذ عقود. ويُعزَى احتمال التأخير التركي في إتمام الصفقة إلى اعتماد أنقرة على خبرة المحركات الألمانية لإنتاج ذلك النوع من الدبابات، غير أن ألمانيا تحجب خبراتها التكنولوجية عن تركيا بسبب مخاوف سياسية.
- بالمثل، تعتمد طائرة (Akinci التركية) بدون طيار -التي ستلعب دورًا مهمًّا في الحفاظ على القدرة التشغيلية للقوات الجوية التركية- على المحركات التوربينية (AI-450) الأوكرانية. ومع ذلك، فإن أوكرانيا مترددة أيضًا في تبادل التكنولوجيا العسكرية مع تركيا بسبب المخاوف العامة من حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجية.

- وعلى الرغم من رغبة تركيا في استخدام صناعة الأسلحة المحلية المتنامية للتخلص من تبعيتها للحلفاء، لا تزال صناعتها رهنًا بشراكات خارجية إلى حد بعيد. كما فرض عدد من الدول الأوروبية -عقب عملية "نبع السلام" التركية- حظرًا على القطاعات الأولية والمتكاملة رأسيًّا مع الصناعة الدفاعية التركية. وقد كلف الحظر الذي دام شهرين الصناعة التركية حوالي 1 مليار دولار، وهو سعر مرتفع لصناعة يبلغ إجمالي دخلها نحو 11 مليار دولار فحسب.

- تُعد حقوق الملكية الفكرية نقطة خلاف رئيسية في صناعة الأسلحة. لذا، من المتوقع أن تظل تركيا معتمدة على المساعدات التكنولوجية الأجنبية باهظة الثمن. ومنذ محاولة انقلاب يوليو 2016 الفاشلة، دبر "أردوغان" حملة تطهير واسعة النطاق لحركة "فتح الله جولن"، ما أدى إلى هجرة العقول الوطنية. ونتيجة لتزايد المحسوبية ومناخ الخوف السياسي، هاجر 330 ألف شخص من تركيا إلى أوروبا والولايات المتحدة في العام الماضي وحده، وهو ما أثر بالسلب في صناعة الدفاع.

- أعلن الرئيس التركي -في وقت سابق- عن نية بلاده الامتناع بشكل تام عن استيراد منتجات الصناعات الدفاعية بحلول عام 2023 (الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية). وقد اقترن هذا التصريح بهدف آخر متعلق بتنمية الصادرات العسكرية التركية إلى الخارج لتبلغ 25 مليار دولار بحلول العام المشار إليه. ولكن مع تراجع الأداء الاقتصادي، وضعف العملة الوطنية، قد يصبح من المستبعد تحقيق أيٍّ من الهدفين.

السنة	حجم الصادرات العسكرية التركية (بالمليار دولار)
2014	1.65
2015	1.66
2016	1.68
2017	1.74
2018	2.04

المصدر:المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - IISS (2019)

خلاصات تحليلية

- لمواجهة التحديات الهيكلية التي تواجه الصناعة الدفاعية التركية، لجأت تركيا إلى الانخراط بشكل مباشر في صراعات منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز ذات التأثير المباشر وغير المباشر في الأمن القومي المصري. ومن الجدير بالذكر أن الهدف التركي لا يتوقف عند حد الانخراط في تلك الصراعات لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية فحسب؛ بل تحوّل إلى أداة لاختبار مدى فعالية السلاح التركي بالمعارك، كما أضحى وسيلة دعائية لتعظيم المبيعات التركية والصادرات العسكرية بشكل يُمكنه الإسهام في انتشال تركيا من أزمتها الاقتصادية الممتدة منذ عام 2018.

- تتدخل تركيا عبر صناعاتها العسكرية بالساحات الإقليمية لفرض رؤيتها وتطبيق طموحها الجيوسياسي بالمنطقة. وقد تجلى ذلك في تزويد الجماعات الجهادية السورية بالسلاح، وهو ما تكرر لاحقًا مع الميليشيات الموالية لتركيا في طرابلس وحكومة الوفاق الليبية، ثم مؤخرًا في أذربيجان، وذلك بغرض المشاركة -في النهاية- كطرف فاعل في أي معادلة أو حل سياسي لتلك الأزمات. فمع الإغداق على ميليشياتها في ليبيا بسلاحها محلي

الصنع، تمكنت تركيا مؤخرًا من جني ثمار تدخلها العسكري، وذلك عبر تقديم "الصديق الكبير" رئيس المصرف المركزي الليبي وديعة لأنقرة بلغت قيمتها 8 مليارات دولار بدون أي فوائد ولمدة أربع سنوات، تلك الوديعة التي نُظر إليها على أنها محاولة لإنقاذ العملة التركية من الانهيار.

- يستخدم النظام التركي أسلوب الاستعراض للتباهي بما تستطيع الأسلحة التركية تحقيقه بساحات المعارك أيضًا، لا سيما الطائرات المسيرة، وهو ما يصب -في النهاية- في صالح تأييد النظام بالداخل. فخلال فترة تصاعد المواجهات في إدلب فبراير 2020، نشرت (قناةTRT) التركية الرسمية مقطع فيديو يظهر قيام طائرة تركية باستهداف وتدمير منظومة بانتسير "S-1 Pantsir" الروسية المضادة للطائرات والتي يستخدمها النظام السوري في إدلب. وقد أعقب ذلك تصريح الرئيس التركي حول نجاح تلك الطائرات في تدمير ثمانٍ من المنظومات السابق ذكرها. وقد جاء هذا التصريح في إطار اشتداد المواجهات بين تركيا والنظام السوري في إدلب، وتهديد تركيا بالانتقام عقب مقتل 33 جنديًّا تركيًّا في قصف جوي للنظام السوري. وعلى الرغم من نفي وزارة الدفاع الروسية مزاعمَ الرئيس التركي، وتوصيف تصريحاته بالمبالغ فيها؛ فقد لاقى الفيديو المنشور رواجًا داخليًّا نظرًا لتصويره المقاتلات التركية في شكل متفوّق على منظومات دفاع جوية متطورة.

- يُعد إنشاء تركيا صناعةً دفاعية محلية مكسبًا سياسيًّا محليًّا كبيرًا للرئيس، ولهذا السبب وحده، من المرجح أن تستمر تلك الصناعة في التطور، ولا سيما بالنظر إلى أهميتها السياسية، حيث يمكن لـ"أردوغان" الآن أن يعرض صورة القوة العسكرية التركية المتنامية المليئة بالرموز العثمانية للشعب التركي، بما يمنحه مزيدًا من الحرية المحلية لعسكرة سياسته الخارجية التي تنعكس على دوائر الأمن القومي المصرية سواء المباشرة أو غير المباشرة.

- في المقابل، تدفع بعض التحليلات بأن نمو الصناعة العسكرية التركية بشكل كبير قد لا يستمر بسبب عقبات استيراد المحركات، وهجرة العقول، والافتقار العام للمعرفة المتطورة؛ فمع تشبع الأسواق المحلية قريبًا، وعدم وجود حل قصير الأجل لتلك القضايا الهيكلية التقنية، قد لا تتمكّن صناعة الدفاع التركية من مواصلة ازدهارها، وهو ما يولّد فرصًا للصناعة الدفاعية المصرية التي شهدت توسعًا في عمليات التسلح النوعية في السنوات القليلة الماضية.

- أعلنت مصر -بالفعل- عن إطلاق خطة لتصنيع الأسلحة مدتها ثلاث سنوات لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير الأسلحة المصرية للخارج. كما أعلن وزير الدولة للإنتاج الحربي "محمد العصار"، في فبراير الماضي، عن خطة لتطوير إنتاج الأسلحة والذخائر للشركات التابعة للوزارة باستثمارات إجمالية تبلغ حوالي 7.5 مليارات جنيه مصري (479 مليون دولار). كما تجلى الاهتمام بمجالات التصنيع الدفاعية عبر تدشين مصنع 300 الحربي للذخيرة بشركة "أبو زعبل" للصناعات المتخصصة في ذخائر الأسلحة المتعددة الصغيرة والمتوسطة والقذائف، بجانب عدد آخر من المشروعات الجديدة بالمصانع الحربية.

طفرة الكهرباء في مصر.. رؤية معهد أمريكي

يتجه قطاع الكهرباء في مصر وبقوة لتوليد فائض قابل للتصدير، وهو الفائض الذي يتوقع أن يصل إلى 265 تيرا وات ساعة خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، وهو ما يرجع بالأساس إلى محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري، حيث تنتج محطات الغاز والفحم ما يقرب من 85٪ من الكهرباء المولدة في مصر. لذا، تبرز أهمية تقرير "معهد الشرق الأوسط" في الولايات المتحدة للكاتب "هشام فهمي" والمعنون "هل تظل أضواء مصر منارة؟"، المنشور في السابع من أكتوبر 2020.

* نرمين سعيد
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ماذا بعد ست سنوات؟

- في عام 2014، عانى المصريون من انقطاع التيار الكهربائي لمدة ست ساعات يوميًّا في المتوسط. وقد امتدت الآثار السلبية لانقطاع التيار الكهربائي إلى قطاع الصناعة أيضًا، حيث عمل القطاع بطاقة 70% بسبب نقص الإمدادات. وقد حاولت الحكومة المصرية التخفيف من آثار المشكلة، فقامت بتحويل حصص الغاز والنفط المخصصة للخارج للاستهلاك الداخلي، غير أن أزمة الطاقة التي عاشتها مصر في 2014 تُعد هي الفصل الأخير من حالة الاضطراب والتوتر التي أصابت قطاع الطاقة المصري.
- استطاعت مصر في عام 2020 تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى فائض في المعروض من الكهرباء. كما استطاعت القاهرة تسديد 80% من ديونها المتعلقة بمجال النفط، وذلك بعد اكتشاف حقل "ظهر" (الذي يعد أكبر حقل للغاز الطبيعي في مياه المتوسط في عام 2015)، فتحولت مصر إلى مركز إقليمي لاجتذاب استثمارات الغاز، وهو ما انعكس بالفعل على زيادة قيمة الاستثمارات في هذا المجال حتى وصلت إلى حوالي 13% في العام المالي 2016/2017.

- نتيجة موقع مصر الاستراتيجي، وبنيتها التحتية المتطورة؛ تحولت مصر إلى مركز إقليمي للطاقة في أوروبا والشرق الأوسط وكذلك إفريقيا. وقد شهد عام 2016 إطلاق وزارة البترول والثروة المعدنية مشروع تحديث قطاعي النفط والغاز بهدف تحرير سوق الطاقة، وإعادة هيكلة قطاع الصناعة، وهو المشروع الذي بات نموذجًا في هذا المجال. وفي نوفمبر من العام نفسه، وقّعت مصر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تضمنت منح قرض قيمته 12 مليار دولار مقابل حزمة من الإصلاحات المالية والهيكلية. وقد نجحت مصر في خفض الدين العام الذي ترتّب على خفض الدعم على المحروقات، مع توفير الرعاية للفئات الأكثر احتياجًا.

- بدأت القاهرة في حصد الثمار سريعًا، وقد انعكس ذلك في تجدد اهتمام المستثمرين بقطاع الطاقة في مصر، ونمو الناتج المحلي في 2019 بنسبة 5.6%، في مقابل 4.6% في السنوات الثلاث التي سبقتها، وهو ما سمح بوجود فائض أولي في الميزانية، إضافة إلى خفض نسبة الدين المحلي. وفي الوقت الذي استثمرت فيه مصر في قطاع الطاقة، تزايدت الحاجة إلى الاستثمار في قطاعي النقل والتوزيع، وعليه استثمرت الحكومة المصرية حوالي 25 مليار جنيه بين عامي 2019 و2020 لتطوير وإحلال قطاع النقل والتوزيع، وحدّثت الشبكة الوطنية بالتعاون مع القطاع الخاص والعمل، وعملت على استبدال خطوط النقل والخطوط الهوائية بأخرى تحت الأرض، بل ومد الخطوط إلى مناطق جديدة من الدولة.

- وبالتوازي مع ذلك، عملت الحكومة -بالتعاون مع القطاع الخاص- على إنشاء الشبكات الذكية التي تتيح تخزين الطاقة، وذلك باستخدام تكنولوجيا رقمية، مع استمرار الاعتماد على الشبكات الكهربائية التقليدية وتطويرها. ومن

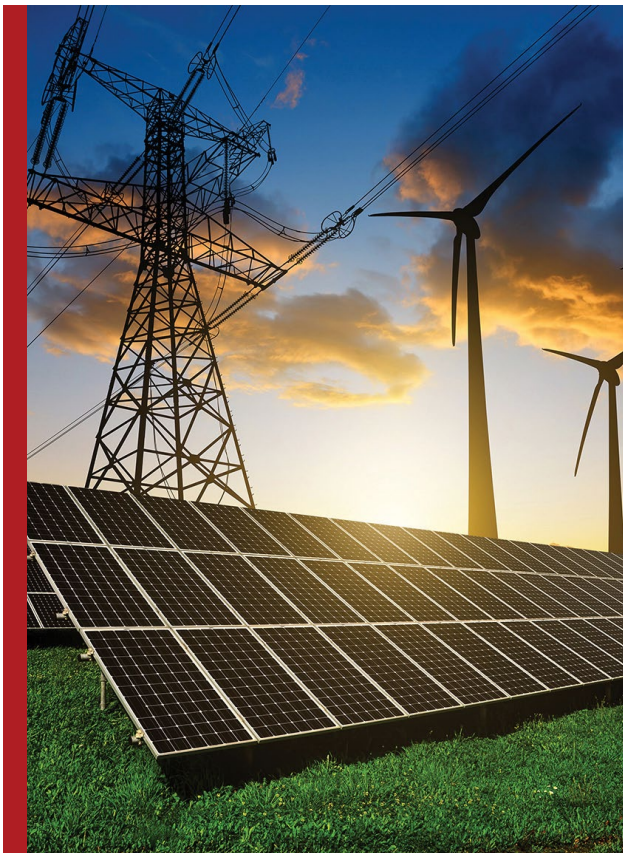

المتوقع أن تسمح الشبكات الذكية بمزيدٍ من الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء، كما أنها ستلاقي إقبالًا من المستهلكين، لأنها تعتمد على العدادات الذكية الفردية.

محور إقليمي

- بالتوازي مع الطفرة في مجالي الإنتاج والتخزين، وتأكيدًا على تحوّل مصر لنقطة ارتكاز محورية في مجال الطاقة وبخاصة الطاقة الكهربائية، تتجه القاهرة للتوسع في مشروعات الربط الكهربائي مع عددٍ من الدول الإفريقية والأوروبية للاستفادة من الطاقة الكهربائية الاحتياطية الموجودة بالشبكة القومية للكهرباء والتي تبلغ 20 ألف ميجاوات يوميًّا. وبصفة عامة، تهدف مشروعات الربط إلى إنشاء شبكة لنقل الطاقة الكهربية على نطاق إقليمي واسع عند تردد متزامن، على نحو يضمن تقاسم إمكانيات الإنتاج، ما يخفض تكلفة التوليد وتقاسم الأحمال.

- وفي هذا الإطار، تستهدف مصر أن تتحول إلى نقطة مهمة لنقل الكهرباء لدول أوروبا وإفريقيا من خلال مشروعات الربط الكهربائي بحلول عام 2030. ومن ثم، تُجري مصر حاليًّا التقييم النهائي لمشروع الربط الكهربائي مع السعودية بقدرة 3 آلاف ميجا وات، بهدف إنشاء بنية أساسية لتجارة الكهرباء بين الدول العربية تمهيدًا لإنشاء سوق مشتركة للكهرباء. وعلى صعيد متصل، بدأت وزارة الكهرباء في النظر في مشروع ربط كهربائي مع قبرص بقدرة 3 آلاف ميجاوات، وهو المشروع الذي تبرز أهميته لأنه يتيح لمصر الربط مع اليونان ثم باقي دول أوروبا. كما انتهت مصر من إنشاء خط الربط الكهربائي مع السودان بقدرة 300 ميجاوات كمرحلة أولى ليمكّن المشروع مصر من الربط مع إثيوبيا ومنها لجميع الدول الإفريقية. ويهدف الربط الكهربائي بين مصر وشمال وجنوب المتوسط إلى استيعاب الطاقات الضخمة التي سيتم توليدها من الطاقة النظيفة بمصر.

- تتجه مصر أيضًا لتنويع مصادر الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجددة بشكل عام ولتوليد الكهرباء بشكل خاص، وذلك بنسبة 20% بحلول عام 2022 و42% بحلول عام 2035، لتقفز هذه النسبة إلى 55% بحلول عام 2050. وفي عام 2035، تهدف القاهرة إلى الاعتماد على طاقة الرياح بنسبة 14% والطاقة المائية بنسبة 2% والطاقة الشمسية بنسبة 25%. ومن المتوقع أن يسهم القطاع الخاص بالنسبة الأكبر في إنتاج الطاقة من خلال مصادرها المتجددة. وقد أسفرت الجهود المصرية عن وجود محطة "بنبان" للطاقة الشمسية، والتي تأتي ضمن أكبر 32 مشروعًا للطاقة الشمسية على مساحة تمتد إلى 36 كم مربعًا في صحراء أسوان. ومن المتوقع أن تولد المحطة 2000 ميجاوات من الطاقة، وتمد حوالي مليون منزل وشركة بالإضاءة اللازمة. كما أنها ستعمل على خفض الانبعاث الكربوني بمجرد أن تدخل مرحلة التشغيل الكامل.

- وعلى غرار الجهد المبذول في "بنبان"، هناك جهود مماثلة في مجال الطاقة المتجددة متمثلة في محطة كوم أمبو، وهي محطة أخرى لتوليد الطاقة الكهربية بالاعتماد على الطاقة الشمسية، ولكنها لا تزال قيد التنفيذ في أسوان أيضًا، حيث من المتوقع أن تنتهي أعمال البناء فيها في عام 2021، وبمجرد دخولها حيز التشغيل ستوفر الكهرباء لحوالي 130 ألف منزل.

- وتمتلك مصر ميزة نسبية في مجال طاقة الرياح، وقد تمكّنت من زيادة قدرتها الإجمالية من خلال مزارع الرياح في مناطق الزعفرانة وجبل الزيت والغردقة. وتبني محطة جديدة في السويس لتوظيف طاقة الرياح في "غرب بكر" بمنطقة خليج السويس. ومن المتوقع أن يصل إنتاجها إلى 250 ميجاوات، إضافة إلى زيادة طاقة الرياح بنسبة 18%، وهي المحطة التي ستدخل نطاق التشغيل بحلول عام 2021 بالتعاون مع شركة "ليكيلا مصر".

بيانات وإحصائيات

- تصدير مواد البناء.. قصة نجاح مصرية برغم كورونا

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (13) - 1 نوفمبر 2020

تصدير مواد البناء.. قصة نجاح مصرية برغم كورونا

حقق قطاع مواد البناء والتشييد المصري خلال السنوات الخمس الماضية معدلات نمو تصديرية غير مسبوقة، فقد استطاع القطاع أن يصل إلى معدل زيادة سنوية في صادراته فاقت 12%، وكان متوقعًا ارتفاع هذا المعدل إلى قرابة 15% خلال العام الجاري 2020؛ إلا أن انتشار جائحة كورونا هدأ من وتيرة الأعمال الإنشائية على مستوى العالم، ما أدى -بدوره- إلى هبوط الطلب الخارجي على مواد البناء. ومع ذلك، تمكن القطاع من تحقيق إيرادات قاربت 3 مليارات دولار في الفترة ما بين يناير ويونيو 2020. وساعد على ذلك نجاح شركات مواد البناء الوطنية في الحفاظ على 70% من تعاقداتها التصديرية لعدد من السلع، أهمها: الأسمنت، وحديد التسليح، ومنتجات السيراميك والرخام والجرانيت.

* مصطفى عبداللاه
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أ- الرخام والجرانيت:

صادرات الرخام والجرانيت خلال الأعوام 2015 - 2020

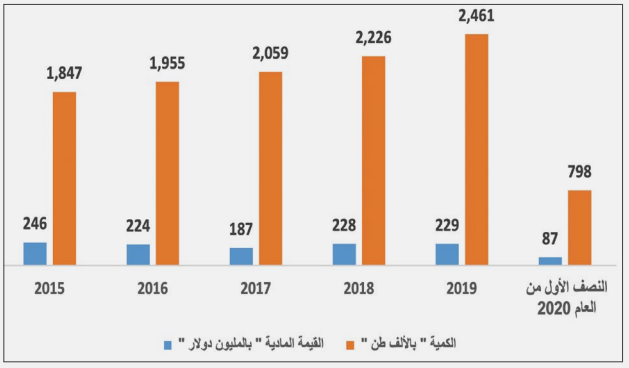

أبرز الدول التي استوردت الرخام والجرانيت من مصر خلال الأعوام 2015 - 2020 "قيمة المستوردات بالمليون دولار"

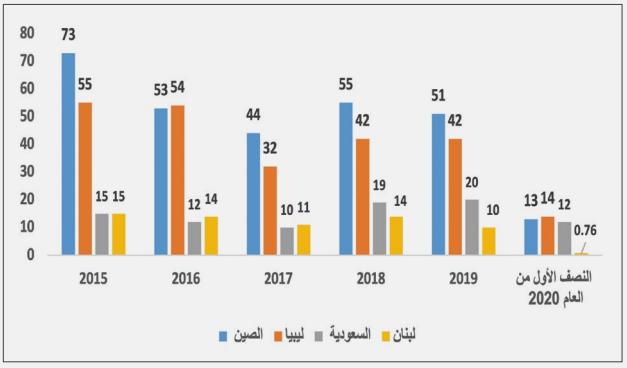

ب- السيراميك والقرميد:

صادرات السيراميك والقرميد خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

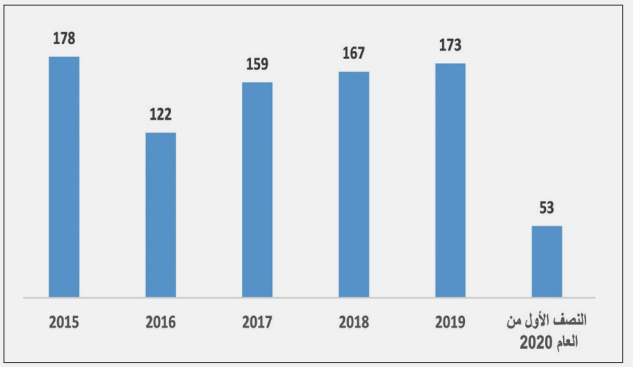

أبرز الدول التي استوردت السيراميك والقرميد من مصر خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

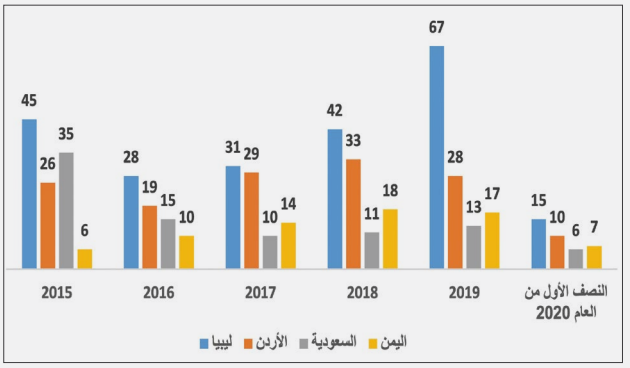

ج – الأدوات الصحية:

صادرات الأدوات الصحية خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

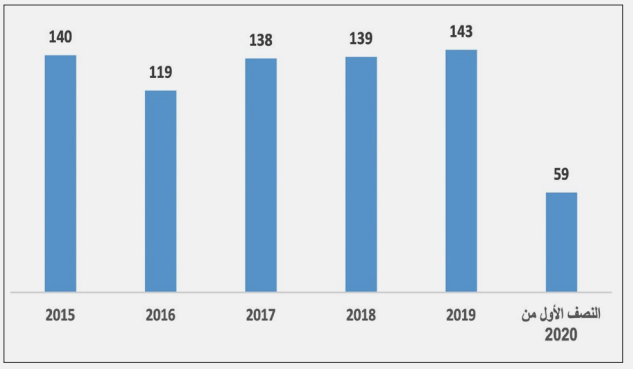

أبرز الدول التي استوردت الأدوات الصحية من مصر خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

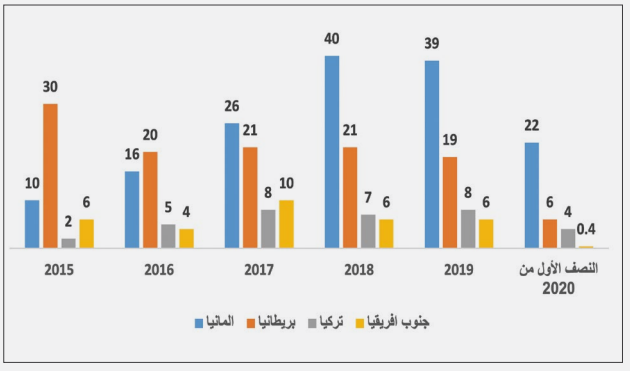

د- المواد العازلة:

صادرات المواد العازلة
خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

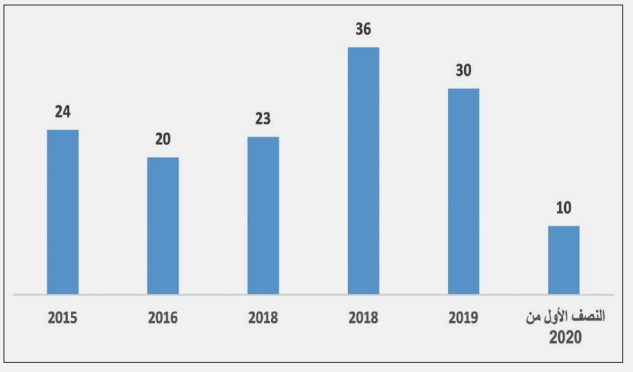

أبرز الدول التي استوردت المواد العازلة
من مصر خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

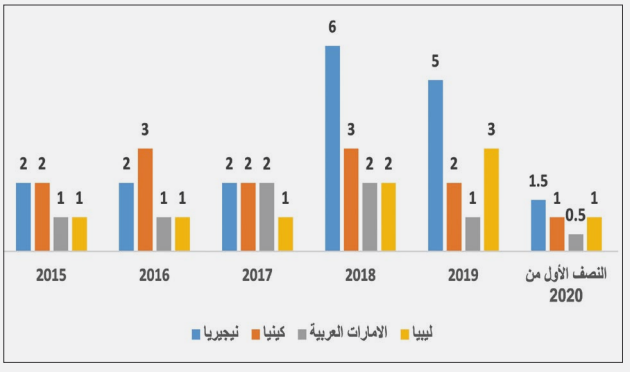

هـ- الأسمنت:

صادرات الأسمنت
خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

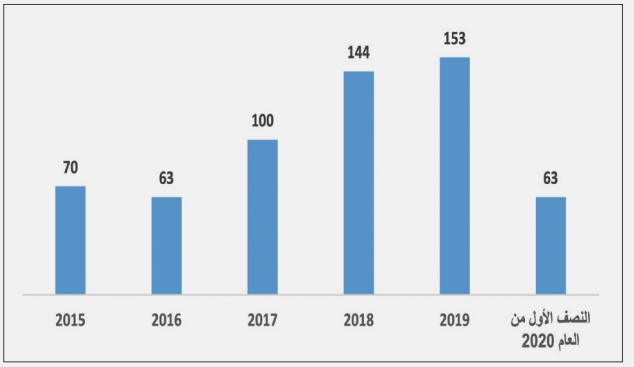

أبرز الدول التي استوردت الأسمنت من مصر خلال الأعوام 2015 - 2020
"بالمليون دولار"

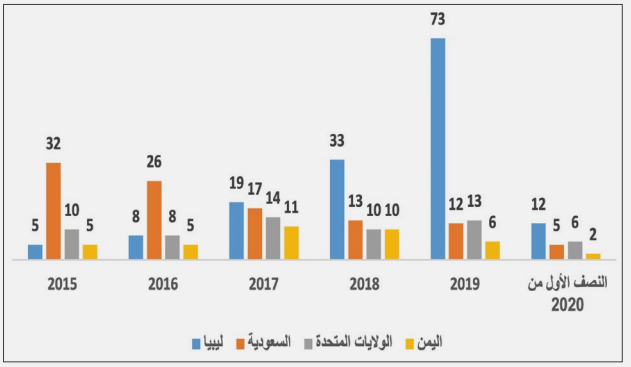

و- حديد التسليح:

صادرات حديد التسليح
خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

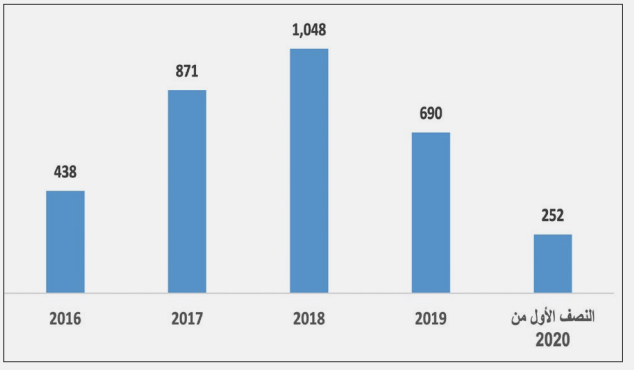

أبرز الدول التي استوردت حديد التسليح
من مصر خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

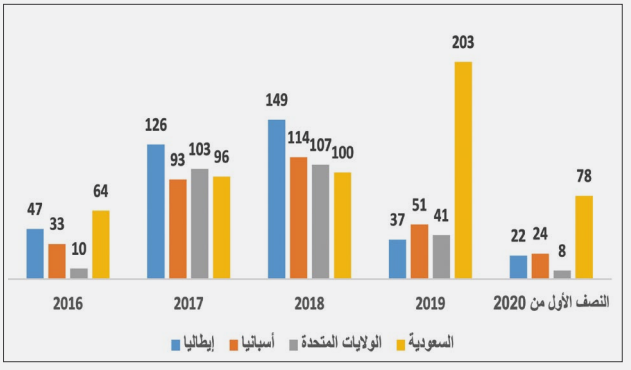

ز- الزجاج ومنتجاته:

صادرات الزجاج ومنتجاته خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

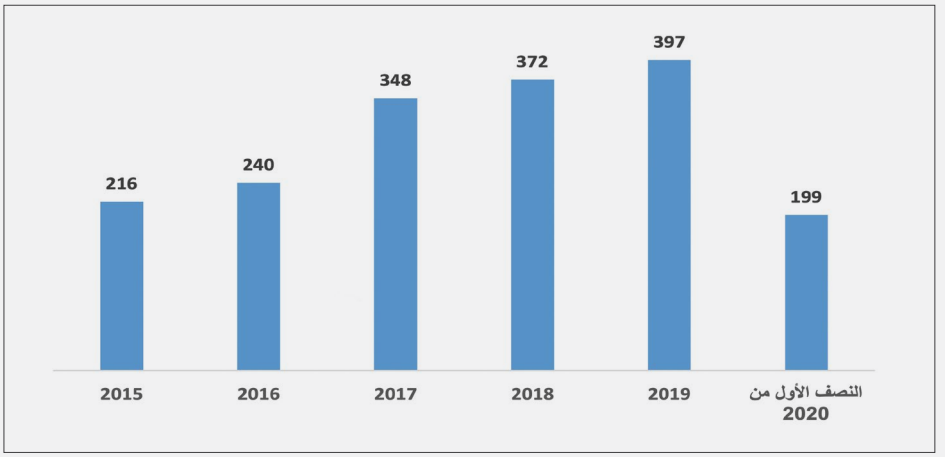

أبرز الدول التي استوردت الزجاج ومنتجاته من مصر خلال الأعوام 2015 - 2020 "بالمليون دولار"

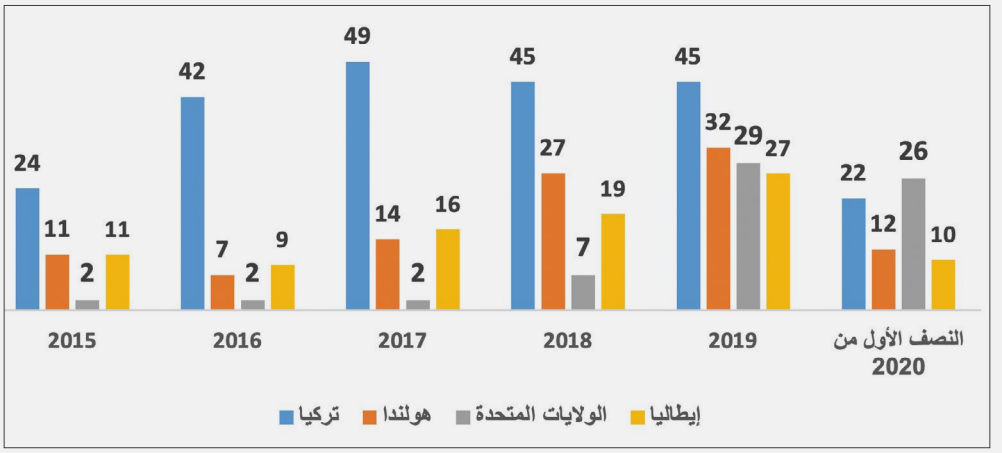

تفكيك الخطاب الاعلامي الإثيوبي

«إصدار الكتروني يرصد بدقة المغالطات المتعددة التي يتضمنها الخطاب الإعلامي الإثيوبي بشأن سد النهضة بمنصاته المتنوعة ولغاته المختلفة، ويكشف الأغراض السياسية الحقيقية وراء المقاربة الإعلامية الإثيوبية العدائية التي تزيد الموقف التفاوضي توتراً وتعقيداً»

لتصفح الاصدار برجاء مسح الـ QR CODE

www.ecsstudies.com

العلاقات المصرية اليونانية-تاريخ عريق ومستقبل واعد

ظلت العلاقات المصرية اليونانية مزدهرة علي مر العصور و لم يكن لمرور الزمن إلا تأثير مثمر على التعاون في كافة المجالات لذا يُقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية إصدار بعنوان (العلاقات المصرية اليونانية-تاريخ عريق ومستقبل واعد)

لتصفح الاصدار برجاء مسح الـ QR CODE

www.ecsstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies